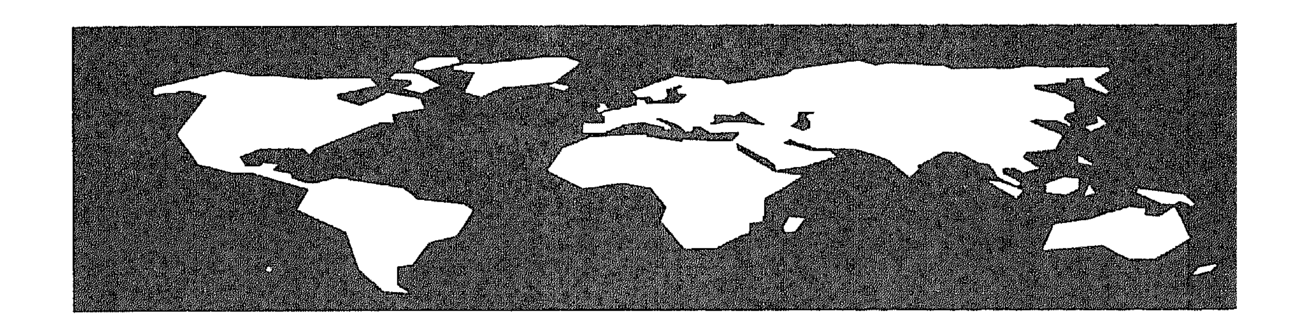
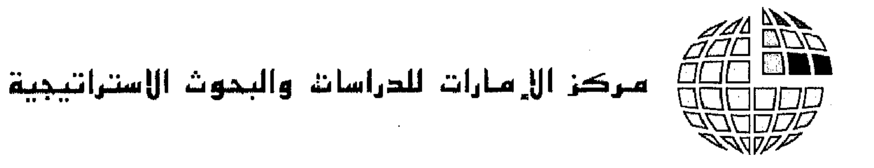
دراسات عالمية



النزاع في طاجكستان...
التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية
1991 - 1994

جوليان ثوني



العدد 3

النزاع في طاجكستان...
التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية
1991 - 1994

جوليان ثوني

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بأبوظبي في 14 مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة "**دراسات عالمية**" التي تهتم بترجمة أهم الدراسات والبحوث المنشورة في دوريات عالمية مرموقة، متعلقة باهتمامات المركز العلمية، كما تنشر هذه السلسلة الدراسات والبحوث المقدمة من كتّاب وسياسيين عالميين.

دراســـات عـالـمـيـــة

النزاع في طاجكستان...
التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية
1991 - 1994

جوليان ثوني

العدد 3

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

• محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز.

* This is an authorized translation of a paper authored by Julien Thöni and published by the Programme for Strategic and International Security Studies (PSIS) of the Graduate Institute of International Studies, Geneva, Switzerland. ECSSR is indebted to both the author and to PSIS for permitting the translation, publication and distribution of this work under our cover.

توجه جميع المراسلات باسم مدير تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

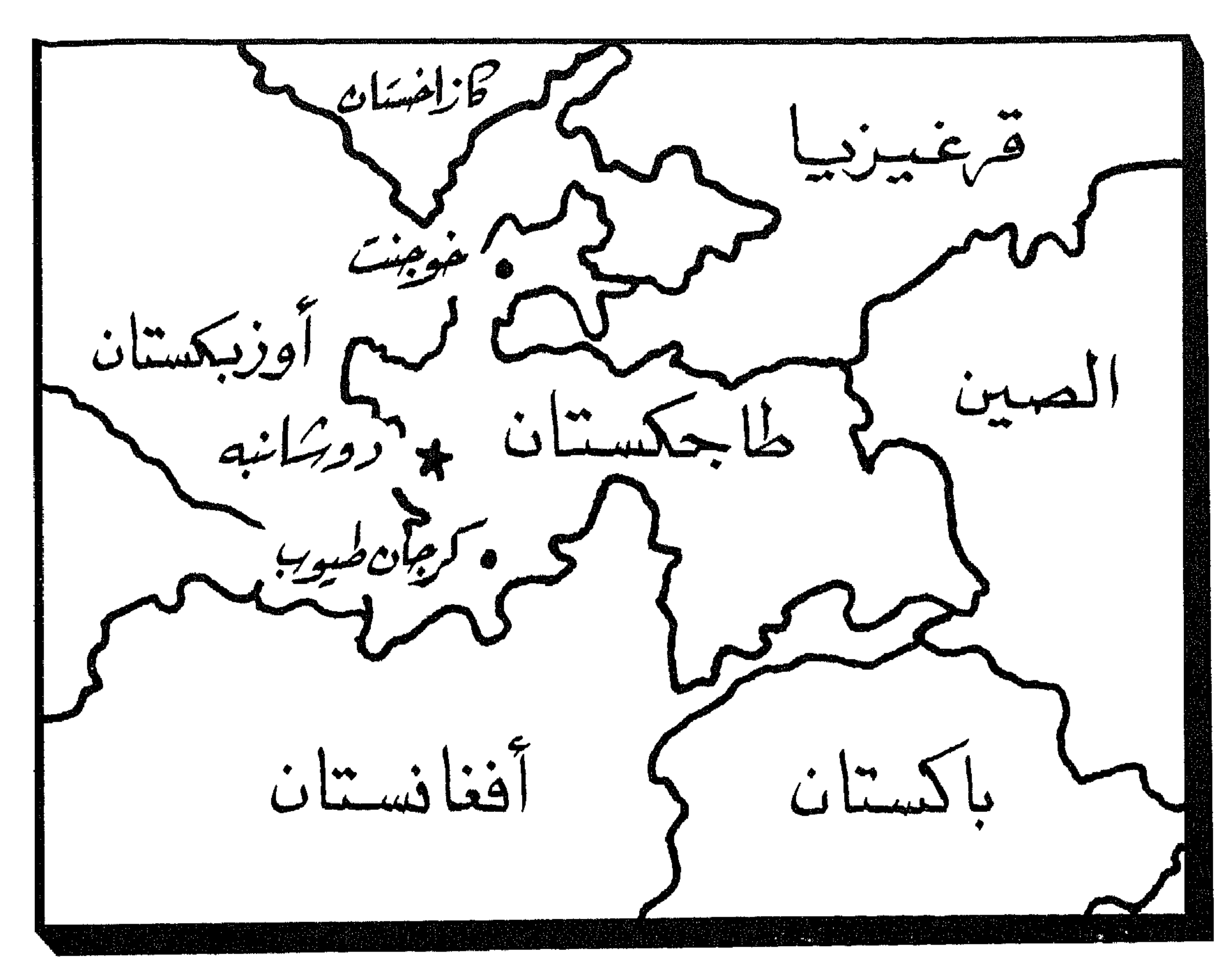
ص.ب. : 4567

هاتف : 722776 (2 - 971)

فاكس : 769944 (2 - 971)

أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

المحتويات



خريطة توضيحية لموقع جمهورية طاجكستان

"عندما يوجد اختلاف في الأعراق أو القوميات، فإنه سيظل مصدراً للشقاق حتى يأتي الوقت الذي تتعلم فيه هذه المجموعات كيف تتعايش مع بعضها البعض. وقد يستغرق ذلك زمناً طويلاً، لأنه لا يمكن تشكيل دولة من كل مجموعة من البشر، ولا من أية مجموعة، كما لا يمكن تشكيلها في أي وقت نرغب به. لذلك تصبح الحرب الأهلية ظاهرة شائعة جداً إذا احتوت التركيبة السكانية عنصراً غريباً، سواء دخلت العناصر الغريبة إلى الدولة في مرحلة تأسيسها أو انضمت إليها لاحقاً ".

أرسطو

"كتاب علم السياسة "

المقدمة

مع تفكك الاتحاد السوفيتي في كانون الأول/ديسمبر 1991، أصبحت الجمهوريات الخمس في آسيا الوسطى ـ السوفيتية سابقاً ـ وهي «كازخستان» و«قرغيزيا» و«طاجكستان» و«تركمانستان» و«أوزبكستان» دولاً مستقلة لأول مرة منذ وجودها. لكن هذا التحوّل المفاجىء والجذري أثار قلق زعماء تلك الدول وتخوفهم. فقد اتضح لهم على الفور أن هذا الانفصال القسري عن الاتحاد السوفيتي سيترك آثاراً مدمّرة، وأن إقامة الكيان السياسي الوطني لكل دولة منها سيلاقي صعوبات جمة[1]. وإضافةً إلى الانخفاض النسبي لمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهوريات آسيا الوسطى، كانت تعوزها خبرة الاعتماد على النفس، والهيكل التنظيمي الذي يمكنها من استكمال عملية

استقلالها دون مشاكل. ومن المنظور السياسي سرعان ما واجه هؤلاء القادة الاستبداديون صراعات مع الأحزاب المعارضة الناشئة، ذات التوجهات المتعددة (وطنية وإسلامية وديمقراطية)، لأن انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى تحطيم سلطة الأحزاب الشيوعية الحاكمة في تلك الجمهوريات والقضاء على شرعيتها؛ ومع ذلك، تحتم عليهم تأسيس دولة حديثة على أنقاض الموروث السوفيتي، تكون قادرة على الوفاء بالاحتياجات المحلية والمتطلبات الدولية. والأهم من ذلك، كان لا بد من خلق إحساس بالهوية الوطنية في تلك الدول.

وقد ثبت أن هذه التغييرات الهيكلية والتنظيمية تمثل تحدياً يصعب كثيراً على قادة «طاجكستان» مواجهته. فبينما كان الاتحاد السوفيتي يلفظ أنفاسه الأخيرة، اهتز مجتمع طاجكستان بأكمله بفعل أزمة سياسية واجتماعية حادة. ففي أيار/ مايو 1992، سقطت البلاد بشكل سريع ومفاجىء ضحيةً لأشرس حرب تقع منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وأسفرت الحرب عن خسائر رهيبة في الأرواح البشرية: 50,000 قتيل و500,000 مهجّر داخل «طاجكستان» وأكثر منْ 70,000 شخص غادروا البلاد بحثاً عن ملجأ لهم في أفغانستان المجاورة[2]. وأدى الدمار إلى تحطيم اقتصاد «طاجكستان» الضعيف وتلاحمها الوطني الهش.

غير أن سرعة نشوب النزاع، والعنف الذي تميز به، أثارا مخاوف هائلة في جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى، وطرحا مجموعة من التفسيرات لهذا التطور المذهل. ومن أكثر التفسيرات التي تكرر ترديدها، نظرية انبعاث التيارات الإسلامية الأصولية التي يساندها المجاهدون الأفغان. لكن هذا التفسير يُمثّل فهماً خاطئاً للوضع، لأنه يشير في المقام الأول إلى العجز عن فهم طبيعة السياسة المحلية لطاجكستان، وعدم معرفة مواطن الصراع على السلطة. فلا شك في أن مستقبل المنطقة أصبح غامضاً إثر انهيار الاتحاد السوفيتي. ومن وجهة نظر جيوبوليتيكية، بدأ يظهر ميزان جديد للقوى، حيث تتطلع عدة دول جديدة إلى ملء الفراغ[3]. وعلى الصعيد المحلي، برزت نزعات جديدة تميل إلى تأييد الاتجاهات الديمقراطية أو القومية أو الإسلامية. ومع ذلك، يبقى السؤال التالي مطروحاً: لماذا اكتوت

«طاجكستان» بنار الحرب، بينما اجتازت الجمهوريات الأخرى في آسيا الوسطى، حتى الآن، مرحلة الانتقال إلى الاستقلال بنجاح نسبي؟ ولماذا أدى نزاع سياسي بين القيادة الشيوعية في طاجكستان وبين ائتلاف ديمقراطي إسلامي إلى اندلاع هذا القدر من أعمال العنف، وكاد أن يُشعل حرباً بين الأفغان والروس؟

إن فهم أسباب النزاع في طاجسكتان وعوامل تطوراته التي لا تتناسب معه يستلزم دراسة مجموعتين أساسيتين من العوامل، تتعلق أولاهما بالخصائص المميزة لمجتمع الطاجيك، أي تلك العوامل التي تتكون منها البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لطاجكستان. وتشير المجموعة الثانية إلى المؤثرات الخارجية التي تنقسم بدورها إلى فئتين، تتعلق إحداهما بمجموعة التغيرات العامة في النظام، التي أحدثها انهيار الاتحاد السوفيتي، بينما تتعلق الثانية بتدخل القوى الأجنبية، وهو الأمر الأكثر وضوحاً.

وقد نشأ النزاع وتطور نتيجة للتفاعل بين الأسباب الداخلية والمؤثرات الخارجية. وبسبب هشاشة الدولة القومية في طاجكستان، سواء إزاء البيئة المحلية أو الخارجية، كان المجال متاحاً لنشوء عملية ديالكتيكية هدّامة، حيث نجد أن العوامل الداخلية استجابت للمؤثرات الخارجية، وبدورها أدت التطورات الداخلية إلى التدخل الخارجي. ومع ذلك يجب مراعاة الدقة في تقييم أهمية العوامل الخارجية والداخلية وتقييم دور كل منها. وذلك يبرر موقفي من تأييد النظرية القائلة إن هذا النزاع يُعد أولاً وأساساً حرباً أهلية تكمن أسبابها عميقة الجذور في البنية غير المتوازنة لمجتمع الطاجيك.

وتعتبر العوامل الخارجية مسؤولة عن قدر كبير من أسباب النزاع، فقد زادت من تعقيد الموقف. إذ أدى تفكك الاتحاد السوفيتي، من ناحية، إلى انكشاف الوضع العام السيىء واستفحاله، ومن ناحية أخرى أدى التدخل الأجنبي المباشر أو غير المباشر إلى إطالة أمد النزاع، وذلك بفرضه «حلولاً» تتناسب مع مصالح كل قوة من القوى الخارجية المتورطة في النزاع. ففي ظلّ شدة تأثر الوضع في طاجكستان بالبيئة المحيطة به، كان من الممكن حل هذا النزاع بنهاية عام 1992، لو أن القوى الأجنبية تصرفت بأسلوب أكثر توازنا.

نظرة عامة إلى النزاع

يمكن وصف النزاع في طاجكستان بأنه سلسلة من المراحل التي بدأت بأحداث تنذر بنشوب النزاع، وانتهت بمحاولات التفاوض. ويتميز وصف النزاع على هذا النحو بالوضوح. إذ يساعد على سهولة فهم كيفية بدء النزاع، ويلقي الضوء على المنعطفات المهمة التي مرّ بها. وتكشف كل مرحلة عن العوامل التي أدت إلى تطورات المرحلة التالية. وجدير بالذكر أن النزاع في طاجكستان لم تنته فصوله بعد، على نقيض ما تعلنه حكومتها.

حدثت المرحلة الأولى من النزاع ما بين آب/أغسطس 1991 وأيار/مايو 1992، ويطلق عليها مرحلة «الإعداد والنضج». وفي خلال تلك الفترة، ساهمت عوامل متعددة في إثارة النزاع السياسي بين الحزب الشيوعي الحاكم والمعارضة السياسية. وقد أدى انقلاب موسكو الفاشل في آب/أغسطس 1991، الذي أسفر عن انهيار الحزب الشيوعي الحاكم في الاتحاد السوفيتي، إلى سحب غطاء الشرعية عن الحزب الشيوعي الحاكم في جمهورية طاجكستان. وهكذا وجد الشيوعيون الطاجيك المتعصبون أن مصداقيتهم السياسية أصبحت موضع تساؤل، وأن الأحزاب المعارضة تتحدى نظامهم الاستبدادي. وبالتالي، اندلعت مظاهرات حاشدة في «دوشانبه»، أجبرت المجلس الأعلى للسوفييت الطاجيك على إعلان حظر نشاط الحزب الشيوعي، وإجراء انتخابات قومية عامة فيما بعد.

وفي أعقاب استقالة رئيس طاجكستان «كاخار مخكاموف» تحت وطأة الضغوط الشعبية، تحتم على طاجكستان أن تختار خليفة له بطريقة ديمقراطية. ولكن الأحداث الجارية صدمت النخبة السياسية. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1991، انتخب شعب الطاجيك المرشح الشيوعي «رحمون نبييف»، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام الحزب الشيوعي لاستعادة ثقته بالفوز في حلبة الصراع الدائر على السلطة. ولكن عودة هذا الشيوعي المحافظ إلى رئاسة الدولة (كان نبييف حاكماً شيوعياً سابقاً قبل أن يعزله جورباتشوف في 1985) كانت نكسة خطيرة

للمعارضة، إضافة إلى أنها مؤشر على أن الحزب الشيوعي لن يوافق على إجراء تحوّل ليبرالي في الحكم. وحيث إن مجلس السوفييت الأعلى ـ الذي يقع تحت سيطرة الشيوعيين ـ كان متلهفاً إلى استغلال الموقف، فقد قرر تعزيز موقعه بإقالة الموالين للمعارضة من المناصب الحكومية، وإلغاء الحظر المفروض على نشاط الحزب الشيوعي. كما تم إلقاء القبض على عدد من رجال المعارضة في آذار/مارس 1992[4]، (مثل «مقصود إكراموف» محافظ «دوشانبه» الذي أزال تمثال لينين في أيلول/سبتمبر 1991)، وهو ما اعتُبر دافعاً جديداً للإضراب الدائم في «دوشانبه»، كما دفع المعارضة إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة، فطالبت باستقالة «نبييف»، وحل مجلس السوفييت الأعلى، وإجراء انتخابات جديدة وعادلة تشارك فيها أحزاب متعددة، ووضع دستور جديد للبلاد. ورداً على ذلك، نظمت الجماعات المعادية للمعارضة مظاهرات تأييد لـ «نبييف» في «دوشانبه».

أدى إنشاء «الحرس الوطني» وتسليحه ـ وهو الذي تم تجنيد أفراده من بين أعوان «نبييف» في «دوشانبه» ـ من ناحية، ومحاولة رجال المعارضة الاستيلاء على المباني الحكومية ـ تعبيراً عن غضبهم ـ من ناحية أخرى، إلى اندلاع أعمال الشغب في الشوارع، وإلى الاشتباكات المسلحة في العاصمة، التي ما لبثت أن امتدت إلى جنوب طاجكستان. وهكذا دخل النزاع مرحلة «المواجهات العنيفة» مطلع أيار/مايو 1992. ويلاحظ زيادة حدة القتال في المناطق الجنوبية، في الوقت الذي تم فيه تشكيل حكومة ائتلافية في «دوشانبه» التي نعمت بشيء من الاستقرار[5].

وتتميز المرحلة الثالثة بوصول الصراع إلى نقطة التطرف الراديكالي. فارتفاع عدد المصابين، واللجوء التدريجي إلى الوسائل غير الدستورية للاستيلاء على السلطة، حوّلا الاشتباكات إلى حرب أهلية حقيقية، ولم يعد هناك مجال للتراجع عنها. وفي 7 أيلول/سبتمبر 1992، اقتحمت مجموعة من المتشددين المسلحين المعارضين قصر الرئاسة وأجبرت «نبييف» على الاستقالة، برغم عدم دستورية هذا الإجراء. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، حاولت

جماعة ذات ميول شيوعية السيطرة على «دوشانبه» باستخدام قوات عسكرية، ولكن المحاولة فشلت. وعندما تأكد الرئيس المؤقت «أكبرشو إسكندروف» من استحالة وضع نهاية للحرب، قرر هو وحكومته الاستقالة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر.

ومهدت استقالة الحكومة الائتلافية الطريق لمرحلة «إعادة الوضع إلى سابق عهده»، ولاتخاذ إجراءات صارمة وبلا هوادة ضد أعضاء المعارضة اعتباراً من منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. واجتمع مجلس السوفييت في «خوجنت» ـ المكان الوحيد الذي لم تدمره الحرب ـ وقرر إلغاء منصب «الرئيس» وترشيح «إمومالي رخمونوف» لشغل منصب رئيس مجلس السوفييت (رئيس الدولة). وهكذا فقدت المعارضة «دوشانبه». وعلى إثر ذلك شنت قوات الميليشيا الموالية للحكومة، وبمساعدة القوات المسلحة الروسية والأوزبكية، حملات تمشيط ضد معاقل الفدائيين المسلمين الديمقراطيين. وفرّ الآلاف من اللاجئين إلى أفغانستان هرباً من إراقة الدماء، بينما قامت الميليشيا الموالية للشيوعية بأعمال قمع وحشية. وهكذا بدأت حرب العصابات بين قوات المعارضة وقوات الحكومة.

وفي 13 تموز/يوليو 1993، وصل الصراع إلى نقطة تحول عندما شنت مجموعة من الثوار الطاجيك الموالين للمعارضة هجوماً عنيفاً ـ عبر الحدود الأفغانية ـ على نقطة عسكرية على الحدود يرابط فيها جنود روس، أدى إلى تدميرها بالكامل. وهكذا دخلت الحرب مرحلة «التدويل» التي تمثل تورطاً أكبر لروسيا وكومنولث الدول المستقلة[6] في نزاع «طاجكستان» وتحمل في طياتها احتمال وقوع مواجهة بين روسيا وأفغانستان. وقامت قوات الكومنولث بقصف مكثف على قرى أفغانية بزعم إيواء فدائيين من المعارضة الطاجيكية، الأمر الذي أثار قلقاً عالمياً وحمل مجلس الأمن الدولي في آب/أغسطس 1993 على الدعوة إلى إيجاد تسوية سياسية لأزمة الطاجيك.

أولاً: العوامل الداخلية للنزاع

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تدمير الروابط السياسية والاقتصادية التقليدية بين طاجكستان و«شقيقتها الكبرى موسكو». فمن ناحية، أدى ذلك إلى حرمان النخبة الحاكمة من تأييد الشيوعيين في الأمور السياسية والأيديولوجية، وهو ما فرض عليهم التصلب والتشدد في مواقفهم؛ ومن ناحية أخرى، أعطى التغير المنهجي في البلاد أملاً للقوى السياسية الجديدة الناشئة في حدوث تحولات ليبرالية سياسية [7]. لكن، إذا كانت الخطى السريعة للتغيير المواكب لانهيار الإمبراطورية السوفيتية قد ضاعفت من صعوبات الحياة السياسية والاقتصادية في طاجكستان، فإنها في الواقع لم تفعل أكثر من مفاقمة موقف كان متوتراً بالفعل. فجذور النزاع موجودة أصلاً في البنية الداخلية لمجتمع الطاجيك.

ويشير تقسيم البلاد على أساس إقليمي وعشائري، وعدم التكافؤ الذي يشوب النظام السياسي والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، إلى أن احتمالات نشوب النزاع لها جذور راسخة في مجتمع الطاجيك.

«لا شك في أن الخلافات العرقية والدينية والسياسية الأيديولوجية بين الأطراف المتصارعة، يجب أن تؤخذ في الاعتبار. لكن هناك خلافات أخرى تفوقها أهمية، ألا وهي الخلافات التاريخية المستشرية في المجتمع والمبنية على أساس الإقليم والقبيلة والعشيرة»[8].

أزمة الهوية الوطنية

من الناحية التاريخية، فإن حقيقة وجود خلافات سياسية واقتصادية منذ القدم على أسس إقليمية وعرقية وعشائرية، قد منعت طاجكستان من تنمية إحساسها بالهوية الوطنية، وبالتالي من تعزيز تلاحمها الوطني. وأصبحت قضية تحديد

الهوية الوطنية للطاجيك أكثر حدة بعد أن أعلنت طاجكستان استقلالها في أيلول/سبتمبر 1991، إذ تحتم عليها منذ ذلك الحين مواجهة مشكلة تحوُّلها إلى دولة قومية.

لا شك في أن التحول من إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي ـ حيث كان جميع السكان مواطنين سوفييت في المقام الأول ـ إلى كيان وطني متكامل، قد تسبب بوضوح في مشكلة تحديد هوية وطنية للطاجيك. فمن ناحية، فرض الاستقلال على شعب الطاجيك التساؤل عن هويتهم؛ ومن ناحية أخرى، كان عليهم تحديد مدى استيفاء طاجكستان للمعايير المستخدمة في تعريف الأمة:

> «تجمع بشري تطلق عليه تسمية معينة، وتجمعهم حدود تاريخية، وأساطير مشتركة، وذكريات تاريخية، وثقافة جماهيرية عامة، واقتصاد مشترك، وحقوق وواجبات قانونية تنطبق على جميع أفراد هذا التجمع»[9].

وعلى الصعيد المحلي نشأت مشكلة الهوية الوطنية في أول الأمر من طبيعة سكان طاجكستان الذين جعلهم تكوينهم العرقي مجموعة متغايرة الخواص والعناصر، وهي صفة أساسية متأصلة في طاجكستان، وبالتالي تُعد من العوامل المهمة التي حالت دون نمو هوية وطنية قومية بين المواطنين الذين يحملون جنسية الطاجيك. وفي 1992، بلغ عدد سكان طاجكستان 5,600,000، منهم 62٪ طاجيك، و24٪ أوزبكيون، و8٪ سلافيون[10]، إضافة إلى نسبة من التتار والقرغيزيين. وعجز الطاجيك وسط هذه الأقليات العرقية عن تكوين صورة واضحة عن أنفسهم. كما زادت حدة المشكلة بسبب معنى لفظ «طاجيك» الذي تعددت دلالاته عبر التاريخ.

بينما يشير الأصل العرقي للطاجيك إلى «سكان الجبال من السُنّة الناطقين بالفارسية»، فلا يعني التعريف الحديث للطاجيك أكثر من «أناس يدينون بالمذهب السّني ويتكلمون الفارسية ويقطنون آسيا الوسطى». وبالتالي، تنطبق هذه التسمية

على بعض الجماعات العرقية بشمال أفغانستان. ومع ذلك، فقد اشتمل هذا اللفظ عبر التاريخ على معانٍ أوسع كثيراً من مجرد التفسير اللغوي. وفي بداية الأمر أطلقت هذه التسمية العامة على العرب، وبعد ذلك استخدمها الأهالي الذين ينتمون إلى الأصل التركي لتمييز أنفسهم عن المسلمين الناطقين باللغة الفارسية، ثم استُخدم لفظ «الطاجيك» لتمييز سكان المدن الناطقين باللغة الإيرانية الذين استقروا في منطقة واسعة تمتد من شمال شرقي إيران إلى آسيا الوسطى[11]. أما في الوقت الحالي، فقد أصبح المقصود من لفظ «الطاجيك» أقل وضوحاً من ذي قبل، إذ يستخدم على نحو غير دقيق في أجزاء متعددة من البلاد وللإشارة إلى معانٍ مطاطة. ونظراً لأن التحدث بلغتين شائع جداً، خاصة في مدن طاجكستان، فلا يمكن استخدام اللغة دليلاً قاطعاً على الهوية العرقية. إذ إن بعض التجمعات السكنية تعتبر نفسها من الأوزبكيين برغم أن أبناءها يتكلمون لغة الطاجيك؛ كما توجد جماعات تتكلم «الأوزبكية» وتعتبر نفسها من الطاجيك. وقد حدث بالفعل أن غيّرت إحدى الأسر تسمية هويتها العرقية وفقاً لتغير المناطق التي كانت تسكنها.

من المنظور البيئي، فإن حدود الجمهورية لا تعكس الكيان التقليدي للدولة، ولا توزيع سكان الطاجيك (على افتراض أنهم الشعوب الناطقة بالفارسية، التي تعتنق المذهب السنّي) داخل آسيا الوسطى أو خارجها. وهذا يُعد سبباً آخر من الأسباب التي تعوق نمو الحس الوطني بين الطاجيك بالطريقة المفروضة. ففي الوقت الحالي، يفوق عدد الطاجيك الذين يعيشون خارج حدود الجمهورية عدد القاطنين داخلها، إذ استقر أكثر من 3 ملايين منهم في أفغانستان وربما أكثر من مليون في «أوزبكستان»[12]. ويرجع السبب في ذلك إلى تقسيم السوفييت للأراضي، حيث ضموا إلى «أوزبكستان» مدينتي «سمرقند» و«بخارى» اللتين تعدان من المراكز الثقافية العريقة للطاجيك، بينما حوّلوا مدينة صغيرة مثل «دوشانبه» (التي تعني سوق يوم الاثنين) لتكون عاصمة طاجكستان. وهكذا فإن عدم وجود أراضٍ واضحة وموحدة لوطن الطاجيك يمكن الارتباط بها، كان عائقاً أساسياً أمام خلق حس قوي بالوطن الذي ينتمون إليه. ولم يؤد هذا إلى

إضعاف الهوية الوطنية للطاجيك فحسب؛ بل أيضاً إلى تقوية استخدام مراجع أخرى إقليمية وسواها كأساس للتعريف بالهوية الذاتية. وفي ظل هذه الظروف، أصبح الانتماء إلى العشيرة أو مناطق جغرافية متعددة من المعايير الملائمة والطبيعية لتحديد الهوية أو الولاء، أكثر من استخدام الانتماء إلى الوطن أو الهوية الوطنية.

قبل حكم السوفييت لم يكن هناك وجود سياسي لطاجكستان، نظراً لأن تاريخها كان حافلاً بالهجرات والغزوات والاحتلالات. ففي 1920، أدت سياسات ستالين القومية إلى قيام طاجكستان عبر توحيد ثلاث مناطق مختلفة هي (لينين أباد، والمنطقة الوسطى ـ الجنوبية، والباميرس) تميزت بتكوينها العرقي الخاص بها وخصائصها التاريخية المميزة[13]. ولم تهتم سياسة ستالين بالأحاسيس التقليدية بالانتماء، وحاولت إنشاء وطن للطاجيك من تلك المناطق الثلاث على أساس وجود «شعب واحد ولغة واحدة وأرض واحدة ودولة واحدة»[14]. ولكن المشكلة أن طاجكستان لم تُظهِر مثل هذا التجانس، ولذا كان تأسيس الدولة عملية مصطنعة ولم يعكس أبداً رغبة واضحة لدى شعب الطاجيك في أن يكون لأبنائه مصير واحد، بل كان أمراً مفروضاً من موسكو استجابة للمستلزمات السياسية[15].

«لا يوجد دليل واقعي على أن الطاجيك اعتبروا أنفسهم جماعة تحمل هوية وطنية مميزة، برغم التراث الإيراني الذي يجمع بينهم. ولم يكن هناك احتكاك يذكر بين المجموعات الفرعية الثلاث التي وجدوا أنفسهم منقسمين إليها»[16].

تقع في شرقي البلاد المنطقة المستقلة المسماة «جورنو ـ باداكشان» التي تتميز بسلسلة جبال الباميرس شاهقة الارتفاع، وببعدها عن وسط البلاد وانعزالها النسبي عنها. ومن الناحية التاريخية، تبعد هذه المنطقة عن المؤثرات الخارجية، وتسكنها عدة جماعات عرقية من الباميرس التي تنتمي إلى المذهب الإسلامي المسمى بالإسماعيلية[17]، ويتكلم أهلها لغات إيرانية شرقية مختلفة عن اللغة الطاجيكية الشائعة. وتغطي «جورنو ـ باداكشان» القريبة من الحضارة الأفغانية 44٪ من طاجكستان، بينما لا يقطنها إلا 3٪ فقط من إجمالي سكان البلاد.

وفي الشمال تقع منطقة «لينين أباد»[18] التي تعزلها هي الأخرى عن وسط البلاد سلسلة جبال «الزرافشان» المرتفعة. ومن الناحية التاريخية، كان هذا الجزء من طاجكستان يتبع «إقليم خانت كوكاند»، الذي كان يهمين عليه الأوزبكيون، وكان أول إقليم يقع تحت سيطرة الروس في القرن التاسع عشر. وحيث إن «خوجنت» تفوق المناطق الأخرى في مستواها الصناعي والحضاري، فقد ضُمّت إلى الجمهورية الفتية عام 1929، لكي تكون القاعدة الاقتصادية للدولة. ويصل عدد الأوزبكيين فيها إلى نصف عدد السكان. وتُعد هذه المنطقة حيوية لبقاء طاجكستان بما أنها كانت تستأثر بنسبة 65٪ من إجمالي الناتج القومي قبل الحرب[19]، مع أنها كانت تستهلك 40٪ فقط من الميزانية.

وتتميز المنطقة الوسطى الجنوبية بالوديان والسهول، وكانت قديماً جزءاً من إقليم «خان بخارى» الذي كان معادياً لإقليم «كوكاند» ومتميزاً عنه. وتسود الزراعة في المنطقة الوسطى الجنوبية التي يعتمد اقتصادها على زراعة القطن. وتتكون من ثلاثة أقاليم: «دوشانبه» التي تمتد من وادي «هيسار» حتى وادي «جارم»، إضافة الى المقاطعتين الإداريتين «كرجان ـ طيوب» و«كولياب» في الجنوب[20]. وفي الخمسينيات، زادت الحاجة إلى عمال زراعة القطن، فأُجبر بعض سكان «الباميرس» و«الجارم» على الاستقرار في إقليمي «كرجان ـ طيوب» و«كولياب»، فأصبحت المنطقة خليطاً من شعوب ذات أصول مختلفة، ولم ينجح الوافدون الجدد أبداً في الاندماج مع المجتمعات الموجودة أصلاً في تلك المنطقة، بل على العكس، أنشأوا مزارع تعاونية خاصة بهم واستمروا في ممارسة تقاليدهم الخاصة بهم، الأمر الذي أدى إلى تعزيز هويتهم المميزة المرتبطة بأصلهم الجغرافي.

وبالرغم من جميع تلك المصاعب الموضوعية التي أعاقت ولادة هوية وطنية، فقد حاولت طبقة المفكرين في مدن طاجكستان صياغة خطاب قومي والعمل على نشره بين جميع السكان. وقد اعتمدت هذه الأيديولوجيا القومية على الفكرة القائلة بأن الطاجيك هم خليط من الأشكال الشرقية والغربية للحضارة الإيرانية، التي تعود ثقافتها إلى مملكة السامانيين (875 ـ 999 م). ومنذ 1991 اتخذت

محاولة إعادة اكتشاف ثقافة قومية قديمة وكذلك هوية وطنية، أشكالاً متعددة، منها إعادة استخدام الأسماء التاريخية مثل «خوجنت»، أو العودة إلى حروف الهجاء العربية، أو تأسيس مركز ثقافي للطاجيك[21]. لكن الصراعات الإقليمية التي ابتليت بها الجمهورية حكمت على كل هذه المحاولات بالفشل.

هناك سببان آخران لتفسير ضعف الشعارات الوطنية على الساحة السياسية الداخلية. أولاً، كان الخطاب القومي موجهاً ضد الحاكم الروسي على سبيل التحدي وليس كمحاولة للتغلب على الانقسامات التي عانتها فئات مجتمع الطاجيك على اختلافها. فلم يكترث سكان القرى (78٪ من مجموع السكان) بالخطاب القومي وأساطير ماضي الطاجيك المجيد. وكان من الصعوبة بمكان أن ينجح مفهوم الأمة في اختراق قرى الريف التي دأبت على ممارسة تقاليدها (المرتبطة في أغلب الأحوال بالإسلام، والتي ترفض بالتالي فكرة قيام الدولة القومية). كما أن تلك القرى لم تتجه أبداً إلى الثقافة العلمانية والعصرية السائدة في المراكز الحضرية[22]. وما زال معظم القرويين الطاجيك ينظرون إلى أنفسهم من منظور محلي وديني، لأنهم لم يكتسبوا الإحساس بالهوية الوطنية الجديدة للطاجيك[23]. ثانياً، لقد واجه القوميون الطاجيك الحقيقيون صعوبة في تحرير أنفسهم من ماضيهم السوفيتي، إذ لا يمكن فصل التاريخ الطاجيكي عن ماضيه السوفيتي. ومع ذلك، فقد ظل هذا العامل شرطاً أساسيا مسبقاً لتحقيق الاستقلال القومي وتنمية الحس الوطني.

ومن الأسباب الجوهرية وراء النزاع في طاجكستان استحالة غرس إحساس بالانتماء إلى الوطن وتنميته. أولاً لأن عدم وجود وعي وطني أعاق نشوء الإحساس بالتلاحم الوطني، فلم تُعتبر الدولة ومؤسساتها قط أدوات لتسيير أمور الأمة، وإنما أهدافاً تسعى أجزاء البلاد كافة إلى الحصول عليها لتأمين مصالحها الضيقة. كما لم تُعتبر المؤسسات الوطنية تجسيداً للروح الوطنية للطاجيك، فقد كانت الأيديولوجيا السوفيتية الدولية تعتبر هذا المفهوم نقمة عليها.

والأمر الثاني هو أن افتقاد الحس الوطني قد أتاح الفرصة لتفاقم الصراعات بين الجماعات المختلفة. وأصبحت الدولة مثل الإقطاعيات التابعة للقادة المحليين[24]. ويشير هذا المفهوم ضمناً إلى نتيجتين خطيرتين: أولاً، نشأت مشكلة الشرعية، حيث كانت النخبة الحاكمة تُعتبر دائماً ممثلة لجزء معين من البلاد وليس للأمة ككل. ولم تكن حكماً محايداً يمكن للأطراف المتنازعة اللجوء إليه بعيداً عن أجواء الصراع. والنتيجة الثانية هي أن أي نوع من الاضطرابات وما يستتبعه من توتر سياسي أو اقتصادي، يمكن أن يُحدث بسهولة تغيرات متطرفة في المجتمع، على أساس التيارات القائمة التي تقسم المجتمع. وفي ظل تلك الظروف، سعى كل من الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية إلى تحقيق أهدافه الخاصة باتباع وسائل أكثر عنفاً. وفي حالة الطاجيك، كانت السيطرة على مؤسسات الدولة أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف الخاصة.

انبعاث السياسات العرقية المحلية الضيقة

في ظل غياب هوية عرقية شاملة يفهم منها التعريف الذاتي للطاجيك من منطلق وجود واضح ومحدد لأراضي الطاجيك ودولتهم التاريخية وكذلك لغتهم، لجأ الأهالي دائماً إلى استخدام درجات للتعريف بالذات أدنى من مستوى الدولة القومية ذات الأراضي المحددة. ومن ناحية أخرى، عندما تكون العرقية ـ التي يفهم منها أنها «رباط خاص بين مجموعة من الأشخاص يدفعهم إلى الإحساس بأنهم جماعة متميزة عن الآخرين»[25] ـ مستندةً إلى جماعات من البشر تضمها روابط ثقافية، أصغر حجماً من الجماعات المنتمية إلى الأمة، فإنها تصبح عرقية محلية ضيقة. وتشكل «العرقية المحلية» أساس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في طاجكستان. ومنذ نيل الاستقلال طغت هذه السمة المتأصلة على السطح مرة أخرى. وهذا ما يفسر الكثير من أسباب التوتر القائم بين الجماعات المختلفة من الطاجيك.

وقد اتخذت «العرقية المحلية» اتجاهاً عنيفاً في الساحة السياسية، إذ أثرت

الانقسامات الإقليمية في ميزان القوى الذي مال لمصلحة «لينين أباد» التي تعد أقوى الأقاليم وأكثرها تقدماً، حيث تمكنت بمساعدة حلفائها في «كلياب» الجنوبية من حكم البلاد، وسيطرت على التركيبة الحكومية، وحرمت الطاجيك الذين ينتمون إلى أصول جغرافية أخرى من فرصة الوصول إلى السلطة. وهكذا أفرزت الحرب نمط الإنشقاق نفسه الذي ساد في عهد السوفييت.

"لقد تمكن أهالي «لينين أباد» من السيطرة على قيادة الحزب الشيوعي والإدارة الحكومية. وإضافة إلى روابطهم العرقية بـ«الأوزبكيين»، تحالفوا مع الناطقين بالروسية الذين كانت لهم أدوار قوية في جميع الجمهوريات، وكانوا حلقة الاتصال بينهم وبين موسكو. وفي السبعينيات، أصبح أهالي «كلياب» عملاء لأهالي «لينين أباد» وكوّنوا معهم فئة واحدة"(26).

إن حقيقة اعتياد الروس (الذين يمدون الاقتصاد الطاجيكي بالعمالة الماهرة) والأوزبكيين على تفضيل هيمنة «الخوجنتيين» و«الكولياييين»، وعلى الانحياز إليهم، أضافت إلى اللعبة السياسية بين الأقاليم والطوائف، عاملاً من عوامل العرقية واسعة النطاق. وأثناء الحرب، أدى العداء الموجه ضد غير الطاجيكيين إلى قيام المسلمين والديمقراطيين بشن بعض الهجمات على بعض المزارع التعاونية الخاصة بالأوزبكيين. كما أن العداء ضد الأقلية الروسية، التي كانت في ذلك الوقت تمثل المعتدي الأجنبي، أصبح مكشوفاً(27). ولكن الصراع لم يتطور أبداً إلى درجة قيام تعاون بين الأوزبكيين والروس ضد فرعي «الطاجيك». فقد انحصر الصراع على السلطة أساساً بين عشائر الطاجيك، وظلت السياسات العرقية المحلية الضيقة هي القوة المحركة للنزاع.

وتفاقمت مشكلة الانقسام السياسي بين الأقاليم طوال مرحلة «النضج». وفي كانون الأول/ديسمبر 1991، أجريت أول انتخابات ديمقراطية حرة في طاجكستان، شهدت مرة أخرى التحالف السياسي بين أهالي «كلياب» و«خوجنت». وحيث إنهم يشكلون 60٪ من السكان الطاجيك، فقد تمكنوا

بسهولة من مساعدة «نبييف» (الخوجنتي) على الوصول إلى الرئاسة[28]، الأمر الذي ضمن لهم استمرار سيطرتهم على أجهزة الدولة. وكما كان متوقعاً في موقف مشوب بالتوتر، اعتبرت المعارضة ـ التي يهيمن عليها المنافسون الإقليميون ـ أن انتخاب أحد «الخوجنتيين» هو استمرار للسياسات التي جلبت الكوارث على البلاد. ولذا طالبت الأقاليم التي جرى العرف على حرمانها من الوصول إلى المناصب العليا بالدولة (جارم وباميرس وكرجان ـ طيوب) بحظر نشاط «الحزب الشيوعي»، وباستقالة نبييف باعتبارهما رمزاً لحرمانهم من السلطة.

إن حقيقة اعتبار التعديل الوزاري الذي أجري في أيار/مايو 1992 «ثورة باميرية» تؤكد أن «العرقية المحلية الضيقة» المبنية على أساس الانتماء الجغرافي تطغى على أية اعتبارات أخرى في الصراع. وبالرغم من إقالة وزير الداخلية الباميري «مامديز هوفانوف» مطلع 1992[29]، فقد نجح «الباميريون» في اختراق الحكومة الائتلافية الجديدة التي تشكلت في أيار/مايو، وهو ما اعتبر انتقاماً سياسياً. لكن بعد مرور ثمانية شهور، أقدم النظام الشيوعي الجديد على قمعهم بلا هوادة[30].

وأدت تطورات الصراع إلى تمزق المجتمع بحيث إن جميع القادة السياسيين وكبار موظفي الدولة والعاملين في أجهزة الأمن والجنود وحتى رجال الدين وأعداداً كبيرة من المفكرين، اختاروا معسكراتهم بناء على انتمائهم الجغرافي[31]. ومن هنا كان الناس يُقتلون أثناء الحرب تبعاً لمسقط رأسهم وليس للغة التي يستخدمونها (الطاجيكية أو الروسية أو الأوزبكية). ويلاحظ أن أول وأعنف معركة قد وقعت في الجنوب (دوشانبه وإقليم جارم وكرجان ـ طيوب وكلياب)؛ ولا عجب في ذلك، لأن منطقة الجنوب تضم أكبر خليط من السكان من حيث انتمائهم الجغرافي. وقد ظل السلام مستتباً في منطقة «خوجنت»، بينما لم تشهد «جورنو ـ باداكشان» الحرب إلا عندما تقهقرت إليها الميليشيات الإسلامية ـ الديمقراطية.

هناك عامل مهم آخر مستمد مباشرة من السياسات العرقية المحلية الضيقة، ويفسر التوتر المتأصل في طبيعة مجتمع الطاجيك ويعززه، ألا وهو «النزعة الإقليمية»[32]. وتُعرف النزعة الإقليمية بأنها موقف وسلوك لهما بعد ثقافي ـ سياسي، وتتضمن تجنيد صفوة المجتمع والارتقاء بهم في إطار شبكات متضامنة تدين بالولاء السياسي وفقاً للانتماء الديني أو الإقليمي أو الاجتماعي أو صلة الدم أو الصداقة. وهذا هو التطور المعتاد للتدرج السياسي والاجتماعي في طاجكستان. وما يعنينا هنا هو المميزات التي يمكن أن يحصل عليها الفرد في مجال الأمن أو الارتقاء الاجتماعي أو الثروة، بناء على اختيار نمط للعلاقات الاجتماعية على أساس تابعٍ ومتبوعٍ أو راعٍ ورعية.

«يُلاحظ أن الولاء للقبيلة أو العشيرة متأصل في وعي سكان آسيا الوسطى، وله تأثير واضح على الوجود الاقتصادي والثقافي والسياسي للمنطقة. وكثيراً ما يتم اختيار كوادر الحزب المحلي أو شغل المناصب الحكومية وفقاً للانتماء إلى القبيلة أو العشيرة»[33].

ويُعد الانتماء الإقليمي بالنسبة إلى الطاجيك بصفة خاصة، ظاهرةً اجتماعية قوية وعميقة الجذور. وحيث إن سياسات السوفييت عملت على نقل السكان لأسباب سياسية أو اقتصادية، فقد أصبح الانتماء الجغرافي للشخص هو المعيار الرئيسي للمرجعية الاجتماعية والسياسية. ويتسم عصر السوفييت بعمليات التحديث إلى جانب إعادة نقل «النزعة الإقليمية» من الريف إلى المراكز الحضرية الناشئة، الأمر الذي أدى إلى إعادة ظهور شبكات التضامن التقليدية[34]. "ويبدأ المرء حياته المهنية في المقاطعة التي يعيش فيها ولا يتركها إلا من أجل الذهاب إلى العاصمة حيث الترقية مضمونة بدعم من شيوخ المقاطعة أو المنطقة"[35]. لكن، وعلى النقيض ممّا كان يحدث في الفترة السابقة للتحديث، فإن توافر الوسيلة للوصول إلى مناصب رفيعة في الحكومة المركزية يضع بين أيدي النخبة المختارة مزيداً من السلطة والثروة ووسائل الإكراه التي تُستخدم للاحتفاظ بمكانهم في القمة، ولضمان استمرار شبكة التضامن التابعة لهم.

"حالت حملات التطهير الدورية التي استمرت حتى منتصف الخمسينيات دون تكوين جماعات النخبة، لكن التغيرات التي طرأت في السنوات التالية أدت إلى ترسيخ أقدامها. ولا تستند قوة هذه الجماعات إلى الصلات القبلية فقط، بل أيضاً إلى تقليد تقديم الهدايا واحترام المقامات والعلاقات الشخصية وكثرة الاتصالات" (36).

لقد أصبحت ظاهرة «النزعة الإقليمية» مصدراً لإثارة المنازعات بسبب اتسام هذه الظاهرة الاجتماعية بنزعة محافظة. إذ إن اختيار النخبة الحاكمة من العشائر نفسها يخلق لدى العشائر التي تظل خارج دائرة الاختيار إحساساً بالحرمان والإحباط لعجزها عن الاعتماد على أية آلية بإمكانها التعبير عن مصالحها المشتركة أو احتياجاتها الاجتماعية والدفاع عنها. وفي ظل هذه الظروف، لم تكن مطالبة «الجارميس» أو «الباميرس» بتطبيق الديمقراطية أو إحياء الإسلام اتجاها غريباً أو غير متوقع، وذلك باعتبارهما وسيلتين وأيديولوجيتين ضروريتين للإطاحة بالنظام القائم على التمييز.

ومن هذا المنطلق، كان لا بد للمنبوذين السياسيين التقليديين من اعتبار انهيار الاتحاد السوفيتي بأنه سيضع حداً للتمييز الحاصل ضدهم، وبالتالي سيفسح المجال أمام مشاركتهم في العمل السياسي. وعلى العكس من ذلك، تعطي «النزعة الإقليمية» تفسيراً لرفض النخبة الحاكمة الشديد لفتح باب اللعبة السياسية أمام قوى جديدة، وذلك خوفاً من اقتسام السلطة مع الغير، أو من استبعاد الغير لهم من المناصب الحكومية. ومن هنا تعد «النزعة الإقليمية» مسؤولة عن العنف الذي اتسم به الصراع وعن سرعة تطوره من مجابهة سياسية إلى اشتباكات مسلحة، لأن السلطة ـ في ظل حكم النزعة الإقليمية ـ تعد مصدراً للقوة لا يتجزأ.

العوامل الاقتصادية والاجتماعية

تُعتبر طاجكستان من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أفقر جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إذ شهدت في نهاية الثمانينيات انهياراً

ملحوظاً في جميع مؤشرات الثروة. واستمر بقاؤها فقط من خلال تدفق الإعانات من موسكو (وبلغت قيمة الإعانات أكثر من 40٪ من النفقات الحكومية) ومن النظام السوفيتي لتبادل التجارة بين الجمهوريات (اعتمدت صادرات طاجكستان ووارداتها بنسبة 80٪ إلى 90٪ على التجارة داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتي)[37]. وفي 1987، توصلت تقديرات الخبراء الروس إلى أن المحافظة على المستوى الحالي للمعيشة في طاجكستان تتطلب زيادة في الاستثمارات قدرها 250٪[38]. ولم يكن في مقدور الاتحاد السوفيتي في ظل تدهور أوضاعه الاقتصادية أن يتحمل مثل تلك الزيادة في النفقات.

وبالنظر إلى انخفاض مستوى التنمية الصناعية في طاجكستان، إضافة إلى هبوط التمويل الرأسمالي للصناعة وضعف قطاع الخدمات[39]، فقد برزت هشاشة الأوضاع الاقتصادية نتيجة للاعتماد الشديد على الزراعة الواسعة للقطن تطبيقاً لسياسة تقسيم العمل التي فرضها السوفييت[40]. وقد أدى عدم الاستثمار في البنية الأساسية للزراعة، والطرق الزراعية التي اتبعها السوفييت والتي ألحقت أضراراً بالغة بالبيئة[41]، إلى التراجع التدريجي في أرباح إنتاج القطن. وبصفة عامة، تسببت السياسات الاقتصادية وخيمة العواقب التي اتبعها السوفييت (التخصص والتوسع في زراعة القطن) في إساءة استخدام المصادر الطبيعية (الماء والأرض) وتلوثهما، وهو ما أدى بدوره إلى الكارثة التي حلت بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ولم يكن هناك مفر من تأثير الأوضاع الاقتصادية المتردية في الواقع الاجتماعي. وتدل المؤشرات الاجتماعية إلى معاناة الطاجيك من انخفاض في مستوى المعيشة في نهاية الثمانينيات، حيث أشارت البيانات السوفيتية إلى انخفاض مستوى معيشة 60٪ من السكان إلى ما دون حد الفقر[42]. وفي 1989 وصلت نسبة البطالة في طاجكستان إلى 25.7٪ من القوى العاملة، بينما بلغ معدل زيادة السكان 3.28٪. وبذلك حققت طاجكستان أعلى زيادة سكانية بين جميع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق (52٪ من السكان تقل أعمارهم عن 18 سنة)[43].

لقد أدى انهيار النظام السوفيتي إلى وضع حد لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية للغاية، التي نجم عنها انخفاض التحويلات المالية من روسيا، وتعطيل المبادلات التجارية التقليدية، واستيراد التضخم المالي من خلال التعامل بالروبل. ومن منظور محلي، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي يعني اختفاء «العقد الاجتماعي»، وهو عبارة عن «مجموعة من الشروط والسياسات التي تتضمن العديد من الامتيازات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة مقابل الاستقرار الاجتماعي»، بما في ذلك استقرار الأسعار واختفاء التضخم المالي وضمان الحصول على عمل، وغير ذلك [44]. ونظراً لتزايد عوامل التوتر بين الجماعات المختلفة الموجودة منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أصبح انهيار الاتحاد السوفيتي سبباً في المزيد من التمزق، فصارت أزمة الانفجار السكاني وندرة الموارد والبطالة ـ خاصة بين الشباب ـ من القضايا المستعصية التي تؤدي إلى تقويض البنية الاجتماعية للطاجيك.

لقد أفرزت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التطرف السياسي والفوضى الاجتماعية، وهو ما عزز من ميل طاجكستان نحو الصراع. كما أدى تفاقم ظاهرة ندرة الموارد، مقروناً بالزيادة السكانية، إلى التعجيل بتفتيت المجتمع إلى شبكات تضامن تقليدية تستند إلى النزعتين «المحلية والإقليمية»؛ وكذلك أصبح الثراء حكراً على فئة خاصة تستخدم أسلوباً أكثر عنفاً في سبيل الحصول عليه. ففي شباط/فبراير 1990، أي قبل عامين من بداية الحرب، اندلعت أحداث الشغب في «دوشانبه» تعبيراً عن غضب المتظاهرين من الحكومة التي اعتبروها مسؤولة عن نقص المساكن وانخفاض مستوى المعيشة. وبالنسبة إلى أحداث نيسان/أبريل ـ أيار/مايو 1992، ذكرت التقارير أن شباب الريف العاطل عن العمل كانوا المصدر الأساسي للمظاهرات التي جرت سابقاً في «دوشانبه»[45].

وتتضح أهمية الدور الذي لعبته المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في نشوب الصراع، من حقيقة أن أول الاشتباكات المسلحة الخطيرة وأكثرها عنفاً وقعت في المناطق الجنوبية من طاجكستان، التي تعتبر أكثر الأقاليم معاناة من الانهيار

الاقتصادي بسبب اعتمادها الأساسي على زراعة القطن. وهناك عامل آخر أدى إلى انتشار العنف، وهو أن الجنوب يضم أكبر خليط من الجماعات العرقية والعشائرية. وهكذا أدى الانخفاض التدريجي للرقعة الزراعية، مقروناً بالانفجار السكاني (وهي ظاهرة شائعة في المناطق الريفية التي ما زالت تعتمد على الأنماط التقليدية للسلوك الاجتماعي، مثل الأسرة الكبيرة) إلى منازعات عنيفة على توزيع الأراضي[46] بين المزارع التعاونية التي تضم أصولاً جغرافية مختلفة. وحيث إن الأرض ـ بعكس رأس المال ـ هي من عوامل الإنتاج غير القابلة للتكاثر، بل تظل ثابتة بمرور الوقت، أدركت الجماعات التي استوطنت الريف الجنوبي بطاجكستان أن بقاءها على المدى القصير أصبح عرضة للخطر، ورأت أن الحل الوحيد لمشاكلها الاقتصادية هو الاستيلاء على أراضي الجماعات المعادية لها.

وهكذا، سرعان ما تحولت الحاجة للأرض إلى حرب من أجل الأرض بين المزارع التعاونية. وفي أيار/مايو ـ حزيران/يونيو 1992، حاول بعض «الجارميس» و«الباميرس» الذين استوطنوا منطقة «كرجان ـ طيوب» انتزاع أراضٍ من «الكولياييين» و«الأوزبكيين» العرقيين، الذين قاموا بدورهم بطردهم من مزارعهم التعاونية[47]. فأصبحت تلك المزارع التعاونية مستهدفة، نظراً لأنها تمثل الوحدات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في ريف طاجكستان.

الإسلام والأيديولوجيات

«لا يسعني هنا إلا التنويه بأن هذا الصراع كان صراعاً بين أفكار العصور الوسطى المظلمة ـ متمثلة في الأصولية الإسلامية ـ وبين فكرة تطوير المجتمع وتنميته. ولم تكن تلك القوى، التي عملت تحت ستار الديمقراطية، أكثر من مجرد ستار لحزب البعث الإسلامي»[48].

في ضوء ما سبق شرحه، تعتبر ثنائية «الإسلام مقابل العلمانية» تصنيفاً لا علاقة له بمسببات الصراع. فلم يكن الولاء للقضايا الأيديولوجية من ضمن الأسباب

التي أدت إلى نشوب الخلافات بين الأطراف. وعلى أية حال، لقد شهد الإسلام صحوة منذ نهاية الثمانينيات، كما تدل على ذلك زيادة بناء المساجد[49]، وهو ما دفع النخبة الحاكمة إلى اعتباره من العوامل التي تنذر بالخطر. وقد مرّ الإسلام بتطورات مثيرة للإعجاب، تُعزى إلى إعادة اكتشاف ثقافة إسلامية وممارسات اجتماعية إسلامية كانت السياسات السوفيتية المعادية للأديان قد قمعتها لمدة طويلة، أكثر مما تعزى إلى ظهور الإسلام السياسي. فلم يكن أي من طرفي هذه الثنائية سبباً في الحرب (في أحسن الأحوال كانا تعبيراً عن الحرب)، ولم يكن ممكناً استخدامهما كمعيارين مناسبين لتصنيف أطراف النزاع.

فيما يتعلق بالإسلام السياسي، سرعان ما اعترف قادة حزب البعث الإسلامي بصعوبة إقامة دولة إسلامية. فقد أعلن همت زيد، أحد الأعضاء البارزين بالحزب "صعوبة إقامة نظام إسلامي في طاجكستان بسبب وضعها الخاص لأن البيئة غير ملائمة"[50]. وفي الحقيقة فإن خصائص طاجكستان لا توفر الأساس الاجتماعي المناسب لنشوء الأصولية الإسلامية. ففي هذا المجتمع الزراعي، حيث ينتشر الإسلام أساساً في المناطق الريفية، فإن السخط الذي يتفشى في المجتمعات الحضرية غير مسموح للجماعات الإسلامية المتطرفة. وعلاوة على ذلك، اتضح في مواقف متعددة أن إقامة نظام إسلامي في طاجكستان لم يكن أبداً هدفاً لزعماء الإسلام البارزين، مثل «طورادز هنزوده» الذي تنصّل علانية من هذا الفهم القاصر للإسلام.

وحيث إن المسلمين في طاجكستان يعانون التفكك والانقسامات العميقة فيما بينهم، فإنه لا يمكن اعتبار الإسلام سبباً من أسباب الصراع. ويلاحظ أن الغالبية العظمى من رجال الدين ينتمون إلى الجماعات الصوفية التي كانت تمارس شعائرها في الخفاء طوال العهد السوفيتي، كما أنهم رسخوا أقدامهم في الريف، حيث يتمتعون بسمعة طيبة. ويواجه هذا الإسلام التقليدي معارضة من الحركات السياسية العلنية مثل الإخوان المسلمين أو الوهابيين الذين يتصارع بعضهم ضد بعض[51]. لكن الأهم من كل ذلك، أن «النزعة المحلية» و«الإقليمية»

ألحقتا ضرراً جسيماً بالإسلام وكذلك بالمجتمع ككل. ولا توجد أمة إسلامية في طاجكستان، كما أنه لا يُنظر إلى الإسلام على أنه مجتمع يهيمن عليه المؤمنون. ففي «كلياب» على سبيل المثال، استقال الرئيس الأعلى للهيئة الإسلامية الرسمية التي تقع تحت سيطرة «طورادز هنزوده» أحد قادة المعارضة، من منصبه وانضم إلى القوى الموالية للشيوعيين. أي أن الإسلام ليس حكراً على المعارضة، فقد حاول كلا الجانبين اجتذاب رجال الدين إلى صفوفهما.

وبالرغم من أن الإسلام السياسي عبّر عن نفسه علانية من خلال تنظيم مظاهرات الأعلام الخضراء المؤثرة، واللقاءات العامة والوعظ، فمن العبث اعتبار هذه المظاهر سبباً من أسباب الصراع. فلم يكن الإسلام أكثر من مجموعة من الرموز استخدمها تجمع سياسي لحمل الحكومة على إجراء بعض التغييرات، وليس إيذاناً بثورة إسلامية. ومع ذلك، فقد أثرت الرموز الإسلامية في الصراع حتماً وذلك بإثارة مخاوف الحزب الحاكم والسكان غير المسلمين؛ وهذا ما أدى إلى زيادة حدة العنف وإعطاء مبرر للتدخل الأجنبي. فلا شك في أن التلويح بأيديولوجيا شاملة جديدة وموحدة أثار ذعر الحزب الشيوعي الذي اعتمد وجوده على الخطاب الماركسي - اللينيني الذي أصبح من مخلفات الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

الأطراف الداخلية للنزاع

ينعكس تاريخ طاجكستان، والمنازعات الداخلية فيها على أفضل وجه في منشأ الأحزاب السياسية وتكوينها ومطالبها، سواء على مستوى أحزاب المعارضة أو الحكومة.

وبالرغم من تعدد الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة، فجميعها لها هدف واحد مشترك هو توسيع المشاركة السياسية في تركيبة طاجكستان السياسية ووضع حد لاحتكار الشيوعيين للسلطة. وتتراوح مطالب أحزاب المعارضة بين ترويج الثقافة واللغة الفارسية القديمة، والعودة إلى استخدام الحروف الهجائية العربية (كما نادت بذلك حركة «راستخيز» للصحوة الاسلامية) وبين التطبيق التدريجي للشريعة الإسلامية، وهو ما يطالب به «حزب النهضة

الإسلامي». هذا بينما ينادي الحزب الديمقراطي بتطبيق أهداف قومية معادية للروس والأوزبك[52]. أما العضو الرابع في الائتلاف المعارض فهو حركة «لالي بادكشون» (ياقوتة بادكشان) التي اعتبرت تحالفها مع المعارضة مجرد أداة لتحقيق هدفها الطويل الأجل وهو استقلال إقليم «جورنو ـ بادكشان».

لا تتسم الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين أحزاب المعارضة بأهمية تذكر، إذ لم تقف حائلاً ـ على الأقل مع استمرار الصراع ـ دون تكوين ائتلاف فيما بينهم، ثم حلف عسكري في نهاية الأمر. وكثيراً ما امتزج خطابهم السياسي وتداخل، لكن تكرر تجمعهم حول عدة موضوعات هي: المطالبة بالعودة إلى ممارسة الشعائر الدينية وإلى الجذور الثقافية، وتعزيز الأهداف القومية للطاجيك (وضع نهاية للاعتماد على موسكو)، وإجراء تحولات ديمقراطية في التركيبة السياسية، وتنظيم انتخابات ديمقراطية تشارك فيها أحزاب متعددة، وفرض حظر على نشاط الحزب الشيوعي. ومع ذلك، كانت شعاراتهم السياسية تخفي وراءها الخليط العرقي العشائري الذي ينتمون إليه. وتتكون أحزاب المعارضة، بصفة عامة، من «الجارميس» (سكان وادي جارم الواقع في شرقي دوشانبه، الذين انتقلوا إلى منطقة «كرجان ـ طيوب») ومن «الباميرس» (أصلاً من جورنو ـ بادكشان)[53].

ويمكن تفسير التحالف المفاجىء بين المتشددين الإسلاميين والمتشددين الديمقراطيين بانتمائهم إلى أصول جغرافية مشتركة (بامير أو جارم) وبولائهم لعشائرهم. هذا إضافة إلى أن الانفتاح النسبي للبرنامج السياسي لحزب النهضة الإسلامي (الذي لم يطالب بإقامة دولة إسلامية)، والرغبة القومية المشتركة لدى الحزبين للتخلص من النخبة الحاكمة التقليدية، كانا من العوامل الأخرى التي ساعدت في إقامة التحالف. وجدير بالذكر أن القاضي علي أكبر طورادز هنزوده (صاحب أعلى منصب بين رجال الدين الرسميين) أصبح مسؤولاً مهماً عن التنسيق بين نشاطات «حزب النهضة الإسلامي» و«الحزب الديمقراطي» ومنحهما تأييده المعنوي؛ وسرعان ما أصبحا من أبرز أحزاب المعارضة وأقواها، حيث وصل عدد أعضاء حزب النهضة الإسلامية إلى 20,000 عضو والحزب الديمقراطي إلى

15,000 عضو. وعندما اشتدت حدة الصراع، قام الحزبان بتوحيد الميليشيات التابعة لهما تحت اسم «جبهة الإنقاذ الوطني»؛ وبعد هزيمتهما العسكرية في كانون الأول/ديسمبر 1992، حوّلا هذه الميليشيات إلى وحدات فدائية[54].

وبرغم شعاراتهم الشيوعية، فقد ثبت الولاء العشائري للقوات الحكومية ولأعضاء الحزب الشيوعي. وكان اتجاههم إلى الماركسية واللينينية مرتبطاً بالعهد السوفيتي، عندما وجدت بعض العشائر أن الأيديولوجيا الشيوعية واستخدام الهيكل السوفيتي للحكم، هما من الوسائل الملائمة للسيطرة على طاجكستان. ولكن في مواجهة مطالب الأحزاب المعارضة بفرض الحظر على نشاط الحزب الشيوعي، وإدخال الديمقراطية إلى المؤسسات الوطنية، تم تشكيل جماعات الميليشيا الموالية للحكومة على أساس المزارع التعاونية في جنوب طاجكستان، أو على أساس الحرس الجمهوري الخاص بنبييف. وتكونت القوات الموالية للشيوعيين من التحالف بين «الكوليابيين» (من منطقة «كولياب») و«الخوجنتيين» (سكان منطقة «لينين أباد») و«الهيساريين» (من منطقة «هيسار» الواقعة إلى الغرب من «دوشانبه»)[55]، مع انضمام عدد كبير من الأقليات الأوزبكية إلى «الخوجنتيين» و«الهيساريين».

ثانياً: المؤثرات الخارجية في النزاع

بينما تكمن الأسباب الرئيسية للنزاع في طاجكستان في العوامل الداخلية، إلا أنه لا يجوز إغفال الدور الذي لعبته القوى الخارجية، وما زالت، حيث ساهمت بشكل بارز في إذكاء حدة النزاع. وفي واقع الأمر، كان مقدّراً لطاجكستان، بسبب طبيعتها بحد ذاتها، أن تتعرض للضغوط الخارجية، خاصة عندما أصبحت خطراً على مصالح القوى الأجنبية. ولم تكن طاجكستان في موقع يسمح لها بمقاومة تلك الضغوط الخارجية، لأنها كانت حديثة العهد بالاستقلال ولم يكن لديها قوات مسلحة ولا عملة خاصة بها (وهما الحد الأدنى من الشروط

الضرورية المميزة لسيادة الدولة). كما أبدت الدول الأجنبية قلقها بشأن مصير الأقليات في طاجكستان نظراً لتعدد الأقليات العرقية فيها. ويتناول هذا الفصل السؤال التالي: إلى أي مدى أثرت القوى الخارجية في مجريات النزاع؟ وذلك مع التركيز على روسيا التي كانت، بلا شك، أكثرها حرصاً على التدخل.

روسيا

لا يشير مجرد وجود القوات الروسية (تحت علم كومنولث الدول المستقلة) والتزايد المستمر في أعدادها إلى التزام روسيا بالسيطرة العسكرية على الموقف في طاجكستان فحسب، بل يؤكد أيضاً اهتمامها المتزايد بالنزاع[56]. هذا وترتكز القوة العسكرية الروسية الموجودة في طاجكستان أساساً على فرقة المشاة الميكانيكية رقم 201، ووحدات حرس الحدود. ولكن يجب ألا يحجب الجانب العسكري من علاقة الروس والطاجيك أهمية النفوذ الروسي في الميدان السياسي والاقتصادي أيضاً.

لقد مر تورط الروس في النزاع بعدة مراحل يمكن فهمها كعملية دينامية. فكلما تفاقم النزاع، زادت أهمية دور موسكو في طاجكستان؛ ففي البداية اعتبرته مجرد صراع عشائري، لكن سرعان ما صار مسألة حيوية تمس أمن روسيا.

فضلت موسكو، بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 1992، الابتعاد عن المشاكل الداخلية في طاجكستان؛ فقد تحملت قوات حرس الحدود الروسية مسؤولية ضمان الأمن الخارجي للبلاد، بينما تولّت الفرقة 201 مهمة حراسة المنشآت الاستراتيجية مثل السدود ومستودعات الذخيرة، إضافة إلى مساعدة وحدات حرس الحدود في صد الهجمات الخارجية التي تُشن من أفغانستان. ويقول العقيد «أناتولي إيفلف»، نائب قائد الفرقة 201[57]:

> "لقد التزمت الفرقة الروسية بمنتهى الحزم بسياسة الحياد الفعلي ولم تتدخل في الشؤون الداخلية لطاجكستان منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب الأهلية".

ودأبت القوات الروسية، رسمياً، على انتهاج سياسة الولاء للحكومة الائتلافية الشرعية. وفي 24 ـ 25 تشرين الأول/أكتوبر 1992، شنّت الميليشيات الكوليابية هجوماً للاستيلاء على «دوشانبه»، لكن الفرقة 201 منعتهم من الاستيلاء على المباني الحكومية، بل أجبرتهم على التراجع[58]. ومع ذلك، فقد أدى انقلاب أيلول/سبتمبر إلى التشكيك في شرعية الحكومة الائتلافية.

حرصت موسكو كثيراً على عدم حدوث انتهاك لحدود طاجكستان وعلى سلامة هذه الحدود. كما شعرت بالقلق لازدياد الاضطرابات في البلاد. وزادت مخاوف روسيا من انتشار الفوضى السياسية والاجتماعية في المنطقة كلها بسبب تحول شرق طاجكستان إلى مفترق طرق مهم وجديد لتجارة المخدرات والأسلحة من أفغانستان إلى روسيا وأوروبا الغربية[59]. وفي 15 أيار/مايو 1992 تحققت أول خطوة نحو فرض الاستقرار، وذلك بتوقيع طاجكستان على معاهدة الأمن الجماعي بين روسيا و«كازخستان» و«قرغيزيا» و«أوزبكستان»، التي نصت على أن وقوع أي اعتداء على إحدى الدول الموقعة على المعاهدة يُعد اعتداءً على جميع أطراف المعاهدة. وفي 21 تموز/يوليو أعلنت موسكو ـ بالنظر إلى عجز طاجكستان عن ضمان أمن حدودها الخاصة ـ وضع قوات حرس الحدود تحت سلطتها[60]. ويرجع تركيز سياسة روسيا الخارجية على ضمان حدود طاجكستان من الخارج وعزوفها عن إلقاء ثقلها في المعركة الداخلية، إلى ذكريات أفغانستان المريرة، وإلى تصور موسكو لأولوياتها في مجال الشؤون الخارجية[61].

ومع ذلك، لعبت القوات الروسية دوراً في الشؤون الداخلية لطاجكستان أكثر غموضاً مما أعلنت عنه رسمياً. فمنذ بداية الصراع تقريباً، تمكنت القوات الموالية للشيوعيين من شراء المعدات الحربية من الجنود الروس أو الاستيلاء عليها، مثل الأسلحة الثقيلة (ناقلات الجند المدرعة والدبابات). كما لم يبذل الجنود الروس جهداً يذكر لمحاولة إخفاء تعاطفهم الأيديولوجي مع القوات الموالية للشيوعيين وارتيابهم من الميليشيات الإسلامية[62]. وهكذا كان لسلوك القوات الروسية

وتحيزها أثر في مجرى الحرب الأهلية في طاجكستان، برغم ما في ذلك من عصيان للتعليمات الرسمية الصادرة من موسكو.

ونظراً لحرص موسكو على التصرف في طاجكستان في إطار المحافظة على مصالحها الخاصة، فإن تزايد اهتمام روسيا بطاجكستان يشير إلى تعرض بعض المصالح الحيوية الروسية للخطر.

أولاً، وقبل كل شيء، تُعتبر الحدود الجنوبية لروسيا ذات أهمية عظمى. فبالرغم من طول الحدود الطاجيكية (حوالى 1,300 كيلومتر) وسهولة اختراقها، إلا أن موسكو تعتبرها الحدود الوحيدة التي يمكنها الدفاع عنها؛ وكما يقول فيكتور برانيكوف، وزير الأمن الروسي السابق:

> "إن حراستنا لحدودنا مع طاجكستان تعني حماية المداخل الاستراتيجية للعمود الفقري لروسيا. فهذه هي حدودنا الوحيدة في الجنوب. وتعني خسارة حلفائنا هناك أن حدودنا ستصبح أطول كثيراً ومكشوفة جداً وستتعرض لأعمال عدوانية كثيرة. لذلك يتحكم حرس الحدود الروسية اليوم بمفتاح الاستقرار، ليس فقط على الحدود الطاجيكية، ولكن أيضاً في بعض أجزاء روسيا وبعض أجزاء كومنولث الدول المستقلة" (63).

وتعزو موسكو مخاوفها من ترك الحدود الطاجيكية، إلى أن ذلك لن يؤدي فقط إلى انتشار القوات المعادية على تلك الحدود، بل سيؤدي أيضاً - في نهاية المطاف - إلى انتشار الفوضى في البلاد المجاورة حتى شمال «كازاخستان» التي يصعب الدفاع عن حدودها عسكرياً. ومما عزز من مخاوف موسكو إحساسها أن طاجكستان هي النقطة الأساسية لإعادة تحقيق توازن القوى في آسيا الوسطى. ولذا كانت السيطرة على الفوضى في طاجكستان تعني منع القوى الأجنبية، مثل أفغانستان أو باكستان أو تركيا أو غيرها، من تعزيز مواقعها في المنطقة.

لقد اتسمت روسيا بشدة حساسيتها تجاه أي تأثير إسلامي، ويرجع ذلك إلى أن بعض سكانها هم من المسلمين الذين أبدوا ميلاً شديداً إلى الانفصالية، مثلما حدث في «الشيشان» أو في «تتارستان»[64]. ويضاف إلى ذلك الغموض والتوتر اللذان سادا تاريخ علاقات روسيا مع العالم الإسلامي، بسبب ذلك الدين الذي طالما اعتبرته روسيا دين «سفك الدماء والحرب». ولهذين السببين، خلق ظهور الإسلام مجدداً على حدود روسيا الجنوبية تهديداً واضحاً لأمنها، وأثار مخاوفها من عواقب هذا الصراع الذي يُعتبر الحزب الإسلامي أحد أهم أطرافه الفاعلة. إن النظرة إلى الخطر الإسلامي واحتمالات امتداده إلى روسيا ذاتها أدت إلى إدراك موسكو بأنه لم يعد في إمكانها تجاهل أحداث طاجكستان أكثر من ذلك.

وبالنظر إلى استياء سكان طاجكستان من الأقليات الروسية (بسبب تأييدهم التقليدي للنخبة الشيوعية الحاكمة)، إضافة إلى عجز سلطات طاجكستان عن السيطرة على الأوضاع، فإن المخاوف المتزايدة من وقوع مصادمات طائفية قد فتحت المجال أمام تدخل الروس دفاعاً عن الأقليات الروسية. وشعرت موسكو بقلق شديد من جراء الفوضى والبلبلة اللتين عمّتا طاجكستان التي كانت في طريقها فعلياً إلى «اللبننة» في ظل عجز الحكومة المركزية عن السيطرة على الميليشيات المتصارعة. وباعتبار أن التدخل في طاجكستان مسألة أمنية داخلية بالنسبة إلى موسكو، فقد كان أيضاً مثالاً لثني بقية جمهوريات آسيا الوسطى عن تجاهل الأقليات الروسية فيها، إذ إن عودة المستوطنين الروس في شكل هجرة جماعية واسعة النطاق إلى روسيا، لن يؤدي إلى اضطراب أوضاعها الاقتصادية الهشة فحسب، بل أيضاً إلى تعزيز موقف الحركات القومية اليمينية المتطرفة فيها.

قررت السلطات الروسية، بعد عودة الشيوعيين إلى السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، الانتقال من الحياد الإيجابي إلى التأييد الكلي للحكومة الشيوعية «الشرعية». وتدخلت موسكو في نزاع الطاجيك بطرق مباشرة وغير مباشرة. ففي بداية الأمر، ومن أجل تجنب ظهورها بمظهر قوة استعمارية جديدة، أيدت حليفتها الصغيرة «أوزبكستان» في جهودها لطرد قوات المعارضة من «دوشانبه».

لكن تعيين الكولونيل الروسي «شيشليانيوكوف» وزيراً للدفاع في طاجكستان كشف تدخل روسيا في الشؤون الداخلية لطاجكستان بشكل متزايد[65]. هذا إضافة إلى أن موسكو التزمت بتشكيل الجيش الوطني للطاجيك من أعضاء الفرقة 201 والميليشيات «الكوليابية»[66]. وعلاوة على ذلك، ساهمت موسكو في إذكاء نار الصراع بشكل مباشر، حيث بدأت قاذفات القنابل الروسية منذ كانون الأول/ديسمبر 1992 بتقديم المساندة الفعلية للهجمات الحكومية التي كانت تُشَن للاستيلاء على معاقل المعارضة في «جارم» و«كوفرينكون»[67]. بينما شاركت الفرقة 201، بناء على الأمر الصادر من «بافيل جراتشوف» في شباط/ فبراير 1993، في مساعدة القوات الحكومية على إعادة النظام بعد فرض حالة الطوارىء في بداية كانون الثاني/يناير 1993.

لا يشير حرص موسكو على استقرار الأوضاع الداخلية للطاجيك إلى الأهمية الاستراتيجية التي أصبحت تتمتع بها طاجكستان فحسب، بل يؤكد أيضاً أن موسكو تمتلك أحد المفاتيح الرئيسية للحرب والسلام فيها. وبالرغم من ذلك، فقد كان للتحيز الذي تميز به التدخل الروسي عواقب ضارة. فمن الناحية العسكرية أدى إلى الإخلال بميزان القوى لمصلحة قوات «كولياب»، مع مضاعفة درجة العنف باستخدام الأسلحة الثقيلة والتسبب بحدوث سباق تسلح. ونتج عن ذلك اضطرار الميليشيات الموالية للمعارضة إلى عبور الحدود للحصول على الأسلحة من أفغانستان، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة درجة عدم الأمان في طاجكستان وكذلك في آسيا الوسطى. لكن الأهم من ذلك كله، أن توافر الأسلحة عزز اعتقاد القوات المعادية للإسلام بأن الوسائل العسكرية أفضل من المفاوضات. كما أن انحياز القوات الروسية إلى الميليشيات الموالية للشيوعية أساء إلى مصداقية موسكو كطرف ثالث محايد، حيث بدت روسيا متمسكة بسياستها السوفيتية الاستعمارية. ومن وجهة نظر سياسية، أدى التدخل الروسي المتحيز إلى إضفاء الشرعية على دور القوات الكوليابية في المجتمع الطاجيكي، وتأييد وسائلها غير المشروعة في الحرب[68]، وتعزيز سعيها الدؤوب للسيطرة

السياسية (حتى أن النخبة الخوجنتية شعرت بالقلق). ومن ناحية أخرى، أسفر هذا التدخل عن استبعاد قوات المعارضة من المسرح السياسي، مما دفعها للجوء إلى حرب العصابات عبر الحدود، وأدى بالتالي إلى تدخل القوات الأجنبية في الحرب.

إن توقيع المعاهدة الثنائية للدفاع والصداقة بين «دوشانبه» وموسكو في 23 أيار/مايو 1993، التي تنص على توسيع غطاء الدفاع الجوي الروسي بحيث يشمل أراضي الطاجيك[69]، مقروناً بفرض الحظر على أهم أحزاب المعارضة (في حزيران/يونيو 1993)، كان من المحتم أن يؤدي إلى دفع الثوار إلى مجابهة أكثر ضراوة وعنفاً. ففي 13 تموز/يونيو 1993، شن الثوار الطاجيك هجوماً دامياً على نقطة حدودية يحرسها الروس وذلك عبر الحدود الأفغانية[70]، مما شكل تجسيداً لدرجة التطرف التي أصبح يتسم بها الصراع، كما كان منعطفاً حاسماً في موقف الروس من النزاع. فمنذ ذلك الحادث، تذبذبت سياسة موسكو بين شن عمليات انتقامية على نطاق واسع، وبين محاولات للتفاوض.

وبدا جلياً أن الخطاب العسكري أصبح متصلباً. فبعد مرور عدة أيام على الاعتداء المميت وصل «بافيل جراتشوف» إلى «دوشانبه» وأعلن أن:

> "هذه في الواقع حرب غير معلنة على روسيا، ولذلك سوف ينصب هدفي وواجبي اليوم وغداً على إعداد الإجراءات اللازمة لوقف العدو عند حده، وتنفيذ هذه الإجراءات، وإصابته بضربة مدمرة رادعة حتى لا يتجرأ أحد في المستقبل على التهجم على الشعب الروسي مرة أخرى"[71].

ولم يستغرق إعداد الإجراءات العسكرية الانتقامية وقتاً طويلاً. ففي شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس زادت حدة عمليات القصف الشرسة التي شنها جيش كومنولث الدول المستقلة والقوات الجوية ضد القرى الأفغانية التي يُعتقد أنها تأوي الفدائيين الطاجيك.

لكن تكلفة مثل هذه العمليات العسكرية، ومخاطرة السقوط في مستنقع أفغاني جديد، واستنكار المجتمع الدولي الذي أخذ يتصاعد، وإن كان بوتيرة ضعيفة. والأهم من ذلك كله الانطباع الذي ساد في موسكو بأن تدخلها وانحيازها العسكري إلى أحد الأطراف يعرضان فرص تسوية النزاع للخطر؛ كل تلك العوامل أجبرت السلطات الروسية على محاولة إنهاء الحرب بالمساعي السياسية.

وتحديداً، فإن سياسة موسكو في طاجكستان اتخذت منحى جديداً اعتباراً من نهاية تموز/يوليو. ففي 24 أيلول/سبتمبر 1993، شددت موسكو من قبضتها العسكرية على طاجكستان، وهو الاتجاه الذي اتخذ في نهاية الأمر شكلاً رسمياً بتأسيس «القوات المشتركة لحفظ السلام» تحت إمرة القائد الروسي «بوريس بيانكوف»[72]. كما كثفت موسكو اتصالاتها الدبلوماسية مع أطراف أخرى ومع المعارضة، بحيث تزامنت مع التعزيزات العسكرية. وكانت أفغانستان وإيران الهدفين الرئيسيين من وراء هذه الاتصالات. وفي نهاية الأمر، نجحت المساعي في عقد لقاءات مع قادة المعارضة. ففي 28 تموز/يوليو 1993، مُنح «كوزيريف» تفويضاً ببدء المفاوضات مع المعارضة[73]. وفي مؤتمر القمة الذي عقده كومنولث الدول المستقلة في موسكو في 7 آب/أغسطس وجّه «يلتسين» إنذاراً رسمياً إلى ممثلي الطاجيك باعتزام روسيا وقف مساعداتها، إذا رفضت سلطات طاجكستان عقد مفاوضات مع المعارضة[74]. وهكذا، تأكد بوضوح مدى الحاجة إلى عقد حوار سياسي بين «دوشانبه» والمعارضة.

ولا شك في أن موسكو تعمل على جبهتين، كما عبر عن ذلك «كوزيريف» قائلاً:

> "إن أول اتجاه مشترك (في إطار الطرح الذي تقدم به كومنولث الدول المستقلة) هو مساعدة قادة الطاجيك على العمل لتثبيت دعائم الاستقرار عن طريق تدعيم قوات التحالف، والتعاون في حماية حدود الكومنولث المشتركة بين طاجكستان وأفغانستان.

والنقطة الثانية هي السعي لإجراء حوار سياسي، حيث لا يمكن حل القضايا باستخدام القوة فقط»[75].

هذا وقد عُقدت بالفعل ثلاث جولات من المفاوضات (في موسكو وطهران وإسلام أباد) مما يشير إلى سير الأمور وفقاً لرغبات روسيا.

أوزبكستان

منذ البداية، اعتبر النظام الاستبدادي في أوزبكستان أن طاجكستان مصدر أساسي للخطر. لقد شعر «إسلام كاريموف»، رئيس أوزبكستان، بالقلق إزاء احتمال مواجهة الأحداث السياسية ذاتها الجارية في الدولة المجاورة له، ولذلك تصدى لجميع الاتجاهات الإسلامية أو الديمقراطية، وانصب كل تدخله في النزاع على مواجهة ما يسمى بالأصولية والديمقراطية.

وهناك عدة عوامل تفسر دور الشرطي الذي لعبه «كاريموف» في طاجكستان وهي: التخوف من أن تحذو المعارضة السياسية في بلده حذو ما يحدث في طاجكستان من توجهات ليبرالية سياسية أو انقلابات لا تواجه بالحزم[76]؛ والرغبة في الدفاع عن مصالح الأقلية الأوزبكية في طاجكستان التي تدين بولائها للنخبة «الخوجنتية» وفقاً لما هو متعارف عليه؛ والحاجة إلى السيطرة على الأقلية الطاجيكية الموجودة في بلاده؛ وإعادة تحديد موقع أوزبكستان كدولة مهيمنة على المنطقة؛ والرغبة في موازنة الثقل المتزايد لموسكو و«ألما آتا» في المنطقة؛ والتخوف من أي صحوة أصولية إسلامية؛ وأخيراً الحاجة إلى الاستقرار من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية التي كان الاقتصاد الأوزبكي في أمسّ الحاجة إليها.

منذ 1992، أصر «كاريموف» دون كلل على أن تتصدر قضية أمن الحدود الجنوبية قائمة جدول أعمال جميع اجتماعات كومنولث الدول المستقلة[77]. ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن يتم توقيع أول معاهدة أمن جماعي في

«طشقند» عاصمة أوزبكستان. ويضاف إلى هذا حدة ردة فعل «كاريموف» إزاء إكراه «نبييف» على الاستقالة في 7 أيلول/سبتمبر 1992، إذ أمر بإلغاء جميع رحلات الطيران إلى طاجكستان، وبإغلاق الحدود معها. وكان يعتبر إغلاق الطريق الرئيسي لإيصال الأغذية والوقود إلى طاجكستان [78] بمثابة فرض حصار على الحكومة الائتلافية فيها.

لكن «طشقند» تدخلت مباشرة في النزاع من خلال تأييد القوات الموالية للشيوعية، وذلك بإمدادها بالمعدات العسكرية الثقيلة لمساعدتها على إخضاع «دوشانب». وبعد الاستيلاء على العاصمة، شنت القوات الجوية الأوزبكية هجمات على القوات الإسلامية ـ الديمقراطية المتقهقرة. كما تولت أوزبكستان تدريب لواء من قوات الطاجيك، الأمر الذي حاز رضاء «رخمونوف» حيث قال: «تقدم أوزبكستان مساعدات، بما في ذلك المساعدات العسكرية، بناءً على طلب الحكومة الشرعية في طاجكستان»[79].

ولم يكن في إمكان القوات الموالية للشيوعية استعادة السلطة دون التأييد الأوزبكي العسكري والسياسي. وهكذا أدى التدخل إلى الإخلال بميزان القوى العسكرية في طاجكستان؛ كما ساهم في تحويل النزاع الداخلي إلى قضية إقليمية، مما ساعد على استدراج أطراف فاعلة جديدة، وبالتالي إلى تعقيد الأمور بشكل واضح. وعلاوة على ذلك، أدى تدخل أوزبكستان الفعال في الحرب الأهلية إلى إحياء احتمال نشوب نزاعات عرقية مستقبلاً في طاجكستان، وتعزيز الموقع السياسي للأقلية الأوزبكية على حساب الطاجيك، إضافةً إلى إحياء المنافسة المتبادلة بينهما. وهذا قد يدفع الطاجيك إلى تعصب قومي أشد عنفاً، وإلى معارضة هيمنة الأوزبك[80].

أفغانستان وباكستان

ساهمت أفغانستان بدور مهم ومتعدد الأوجه في النزاع، ويرجع ذلك إلى الروابط الثقافية المتوارثة والصلات الدينية بين أفغانستان، التي يسكنها 4 ملايين

طاجيكي، وبين طاجكستان. وفي بداية الأمر، فإن الإطاحة بالحكم الشيوعي لـ «نجيب الله» في نيسان/أبريل 1992، أدت إلى توسيع نطاق الأزمة السياسية في طاجكستان، من خلال تعزيز قناعة المعارضة الطاجيكية بأن خصومها الشيوعيين قد يلقون المصير نفسه. ومع ذلك، ظهر تأييد الأفغان للمعارضة في البداية عبر إبداء قدر عظيم من التعاطف معها، وتقديم كميات قليلة من الأسلحة المهربة، فكان تأييداً ضعيفاً، ولم يشكل مخططاً لإشعال ثورة إسلامية تنتشر من الجنوب.

لقد أدى اتخاذ طاجكستان لإجراءات صارمة وقاسية ضد المعارضة الطاجيكية في نهاية 1992 إلى فرارهم إلى أفغانستان بأعداد كبيرة، مما زاد من فعالية دور المجاهدين الأفغان في نزاع طاجكستان. وتمكنت الأحزاب الطاجيكية المعارضة، التي رسّخت وجودها في أفغانستان، من شراء الأسلحة وتدريب الفدائيين الذين جُندوا من بين صفوف اللاجئين لشن هجمات عسكرية عبر الحدود. وتولى زعماء الفصائل الأفغانية، مثل «أحمد شاه مسعود»، وزير الدفاع المنتمي لطائفة الطاجيك و«قلب الدين حكمتيار»، منافسه من «البشتون»، تدريبهم وإمدادهم بالمأوى والطعام والسلاح[81]. لكن إذا كان هناك تشابه بين تكتيكات القائدين العسكريين، إلا أن الفرق بين اهتماماتهما أو استراتيجياتهما كان شاسعاً، فقد قرر «مسعود» دعم اللاجئين الطاجيك كوسيلة لزيادة قدرته التفاوضية مع موسكو، إذ كان يهدف إلى إقناع الروس بقبول مؤازرته ضد «حكمتيار» في مقابل تهدئة المعارضة الطاجيكية الموجودة في المناطق التي تقع تحت سيطرته. أما عدوه «حكمتيار» فقد حاول، على ما يبدو بدعم من باكستان وغيرها، إثارة مسألة الانسحاب العسكري لموسكو من طاجكستان عبر مساندة الفدائيين الذين ينتمون إلى المعارضة الطاجيكية المناوئة لـ «دوشانبه»: واعتمد حكمتيار على عزلة طاجكستان للتحريض على إشعال فتيل النزاع بين فصيلي الطاجيك والأوزبك في أفغانستان، أي بين «مسعود» و«دستم»[82]. وبالرغم من ذلك فقد نجح «حكمتيار» في كانون الثاني/يناير 1994 في تشكيل تحالف مع «دستم» لأسباب مختلفة.

ومع أن المساعدات الأفغانية للمعارضة الطاجيكية المسلحة لم تكن ذات أهمية، فسرعان ما ضخم صانعو القرار في روسيا وكومنولث الدول المستقلة من مشاركة الأفغان في الصراع، ويرجع ذلك إلى الذكريات المريرة والدموية للعلاقات السوفيتية الأفغانية. ويضاف إلى ذلك، أن تفكك أفغانستان بحد ذاته نتيجة للصراعات بين المجاهدين ساعد على تعقيد الأمور وتفاقم المخاوف في كل من طشقند وموسكو. وأصبحت الحرب الأهلية الأفغانية وانتشار الفوضى السياسية والاجتماعية داخل أفغانستان، الاحتمالين اللذين يجب العمل على تجنب وقوعهما في طاجكستان، ليس فقط بسبب توقع انتشار الفوضى من أفغانستان إلى الشمال، لكن أيضاً لاحتمال اتخاذ طاجكستان قاعدة خلفية مثالية لمختلف جماعات المجاهدين المتنافسة، التي يمكنها أن تزيد قوتها، إما من خلال نشر خطابها الإسلامي المتشدد في طاجكستان أو بتجنيد مقاتلين من بين صفوف رجال الميليشيات الطاجيكية المعارضة. وعلى أية حال، ليس من المؤكد بعد أن المجاهدين الأفغان كانوا يعتمدون على نجاح المسلمين والديمقراطيين في الاستيلاء على «دوشانبه» وذلك لتحسين مواقعهم في أفغانستان.

في الواقع، أدى العامل الأفغاني إلى تفاقم الخوف من الصحوة الإسلامية طوال صيف 1992[83]، وقدم مبرراً جيداً لتدخل أوزبكي - روسي مشترك في طاجكستان. وكان هدف موسكو الأول، حفاظاً على الاستقرار، هو تشديد السيطرة على حدود طاجكستان مع أفغانستان. وقد مكّنت المساعدة الأفغانية الفدائيين الطاجيك من شن هجمات وحرب استنزاف على «دوشانبه». وبالرغم من تزايد أعمال العنف نتيجة لذلك، فقد أعادت أيضاً التوازن بين القوى العسكرية، الأمر الذي زوّد المعارضة الطاجيكية بثقل سياسي، وأجبر كومنولث الدول المستقلة على تعديل أسلوب تعاملها مع النزاع. ولولا مؤازرة الأفغان للمعارضة، لتمكنت روسيا وأوزبكستان من تهدئة الأحوال في طاجكستان خلال بضعة شهور، في حين يتجه تفكيرهما الآن إلى إيجاد الوسائل اللازمة لتسوية النزاع بعيداً عن استخدام القوة. لكن العامل الأفغاني ساعد أيضاً على

تعقيد النزاع، حيث إن تجدد الحرب في كانون الثاني/يناير 1994 بين جماعة الطاجيك بزعامة «مسعود» وبين تحالف «البشتون والأوزبك»، وتفتت أفغانستان إلى إقطاعيات، قد ساهما في تقليص إمكانية نجاح أية محاولة لتوطيد دعائم الاستقرار على الحدود الجنوبية لطاجكستان.

لكن ما يثير المزيد من المخاوف لدى موسكو و«دوشانبه» هو الدور الخفي ـ والفعّال في الوقت نفسه ـ الذي لعبته باكستان في النزاع الطاجيكي، خاصة خلال 1993، واهتماماتها الجيوبولتيكية بالمنطقة. ومنذ اندلاع الحرب الأفغانية 1979، وجدت «إسلام أباد» في الوضع العام في آسيا الوسطى الوسيلة لتطوير قوتها ونفوذها اللذين يتعرضان لتهديد جاد من الهند. وعندما انهار الاتحاد السوفيتي، رأت باكستان أن بإمكانها أن تصبح الطريق الرئيسي الذي يربط جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة حديثاً بالمحيط الهندي[84]، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة ثقلها في المنطقة.

تبعد «دوشانبه» عن كراتشي مروراً بأفغانستان براً مسافة 2,720 كيلومتراً فقط، بينما تبعد عاصمة الطاجيك عن الميناء الإيراني «بندر عباس» مسافة 3,400 كيلومتر، وعن «فلاديفوستوك» بحوالى 9,500 كيلومتر، وعن «رستوف» على نهر «الدون» مسافة طولها 4,200 كيلومتر. وفي أيار/مايو 1992، أثناء انعقاد قمة اقتصادية في «عشق أباد»، شكلت دول آسيا الوسطى وباكستان مجلساً للطرق السريعة، بهدف إنشاء شبكة طرق تصل باكستان بجمهوريات آسيا الوسطى. لكن إسلام أباد كانت في حاجة، أولاً وقبل تنفيذ خططها، إلى ضمان سيطرتها على أفغانستان وذلك من خلال حليفها «حكمتيار» وحزبه الإسلامي «جماعة إسلامي». وثانياً، تطلب تحقيق طموحاتها التخلص من نفوذ موسكو لدى حكومات دول آسيا الوسطى. وهكذا قدم النزاع في طاجكستان الفرصة إلى باكستان، التي كانت المدافع عن الأصولية الإسلامية، لكي تساعد الفدائيين الذين ينتمون إلى المعارضة الطاجيكية في محاولة استرداد «دوشانبه» من الحكومة الموالية لموسكو. وما زال الدور الذي لعبته إسلام أباد في تمويل بعض جماعات المعارضة الطاجيكية عن طريق وساطة «حكمتيار» مجهولاً.

إيـــران

لقد انتهجت طهران سياسة حيادية إزاء النزاع في طاجكستان، على عكس أفغانستان، وذلك بالرغم من المزاعم حول تقديم إيران مساعدات ضخمة في شكل أغذية وأسلحة وأموال إلى المعارضة الإسلامية الديمقراطية[85]. ومنذ بداية الحرب، التزمت طهران بخط براجماتي، حيث أبدت مرونة في تطبيق عقيدتها الإسلامية الثورية، وعرضت تقديم مساعيها الحميدة للتوسط في تسوية المنازعات. وقد حافظ سفير إيران في «دوشانبه» على العلاقات الطيبة مع السلطات الطاجيكية، ولا شك في أن هذا الموقف أصاب المعارضة الطاجيكية بالإحباط[86]. ومع ذلك، أدت الهزيمة العسكرية للائتلاف الإسلامي الديمقراطي وتدخل الأوزبك والروس في الشؤون الداخلية لطاجكستان إلى إثارة سخط طهران، فأعلنت شجبها لهذه التدخلات[87].

ويبدو أن طهران تجد صعوبات جمة في التأثير في مجريات الأحداث في طاجكستان بالرغم من الروابط الثقافية والتاريخية واللغوية التي تجمع بين إيران وطاجكستان. فأولاً من الناحية الجغرافية، يمثل عدم وجود أية حدود مشتركة عائقاً أمام النفوذ الإيراني، وثانياً من الناحية الأيديولوجية، تدرك إيران جيداً أن خطابها الإسلامي المتطرف المبني على أساس المذهب الشيعي لن ينجح أبداً في اختراق المجتمع السنّي للطاجيك.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، ارتأت إيران أن دخول طاجكستان بالقوة يتعارض مع مصالحها. فنتيجة لمعاناتها العزلة السياسية عن المجتمع الدولي لمدة طويلة، والركود الاقتصادي، حاولت إيران تقديم يد المساعدة لتثبيت أسس الاستقرار في آسيا الوسطى، وهو ما يوفر لها دوراً قيادياً وفرصة لتنمية الروابط الاقتصادية مع تلك الدول[88]. وعلاوة على ذلك، حرصت إيران على ألا تثير سياستها الخارجية تجاه طاجكستان غضب موسكو، التي بمقدورها تهديد حدودها الشمالية بسهولة، إضافة إلى أنها تزوّد إيران بأسلحة مهمة. ويضاف إلى ذلك أن

مساندة إيران للمعارضة الطاجيكية سوف يعني إغضاب أوزبكستان وكازاخستان، وهما قطبان اقتصاديان وتجاريان رئيسيان في آسيا الوسطى، ويقفان إلى جانب الحكم الشيوعي في «دوشانبه». وتدرك إيران أن أية اضطرابات ستقود بالأحرى إلى تعزيز قبضة روسيا العسكرية والسياسية على آسيا الوسطى.

علاوة على ذلك، تدرك إيران في ظل تعدد الأعراق فيها (أكراد وعرب وأذربيجانيون وأتراك) مدى خطورة «اللعب بالورقة العرقية» من أجل تعزيز مواقعها في طاجكستان وآسيا الوسطى بصفة عامة[89]. والسلام هو الحالة الوحيدة التي تسمح لإيران باكتساب نفوذ في المنطقة عبر أشقائها الناطقين باللغة الفارسية. ولذلك، تلتزم إيران بالمحافظة على الوضع الراهن في المنطقة، ومن ثم، فهي ليست مستعدة لمساندة المعارضة.

ثالثاً: أبعاد الموقف الحالي وعواقبه وتطوراته

يحاول هذا الجزء الأخير طرح ثلاثة احتمالات لتطور النزاع في طاجكستان. ولكن يتحتم مبدئياً تلخيص نتيجة التحليل السابق، ثم توضيح الوضع الراهن في طاجكستان. وتساعد هذه الخطوات التمهيدية في إلقاء الضوء على المؤشرات المهمة لتقييم مستقبل النزاع في طاجكستان وتسويته النهائية.

تداخل العوامل الداخلية والخارجية

يمكن من خلال التحليل الوارد في الفصلين السابقين، استنتاج مدى تضافر العوامل الداخلية والخارجية في إشعال النزاع الطاجكستاني. وتكمن جذور النزاع في التفتت الجوهري لمجتمع طاجكستان، الذي ترجع أسبابه الرئيسية إلى، أولاً أولاً الخلل في التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لطاجكستان، وثانياً إلى الصراع على السلطة بين الأقاليم والعشائر والجماعات العرقية، وإن كان بدرجة أقل في الحالة الأخيرة. لقد تركت تلك الانقسامات بصمات عميقة على الحياة

السياسية للطاجيك، وهذا ما يوحي بضعف اهتمام الطاجيك بالعوامل السياسية والأيديولوجية، حيث ينصب اهتمام الأحزاب الإسلامية أو الديمقراطية أو الشيوعية على السيطرة التقليدية للنخبة وحرمان الأقليات، وبدرجة أقل كثيراً على المعايير الأيديولوجية. كما كشف تمزق طاجكستان عن عدم وجود هوية وطنية إلى حد ما، وهو العامل الذي أتاح الفرصة لتفاقم النزاع.

وكما أسلفنا ساهم زوال الاتحاد السوفيتي أيضاً في اندلاع النزاع، إذ لم يقتصر أثره فحسب على تصدع الأسس المتعارف عليها للحياة السياسية في طاجكستان، ومن ثم إحياء الأمل في التغيير لدى السكان، بل أدى أيضاً إلى زعزعة البنية الاقتصادية التحتية. وهكذا تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي كشف عن طبيعة الحياة السياسية الطاجيكية من أساسها.

لقد أدى المنحى المتطرف الذي اتخذه الصراع إلى إبراز الخطر المحدق بمصالح القوى الخارجية، خاصة الروسية والأوزبكية. وأتاحت قابلية طاجكستان المفرطة للتأثر بالبيئة الخارجية الفرصة أمام موسكو وطشقند للتدخل في الحرب الأهلية التي سرعان ما تحولت إلى صراع بين الثوار المسلمين الديمقراطيين وبين كومنولث الدول المستقلة. ولكن بدا أنه كلما زاد التدخل العسكري لموسكو وطشقند زاد تدهور الأوضاع إلى درجة يصعب السيطرة عليها، مع ما يصاحب ذلك من ارتفاع الخسائر في الأرواح والأموال.

ومن المنظور الجيوبوليتيكي، فقد اتسع نطاق النزاع، إذ أدى التدخل الخارجي إلى نقل مسرح العمليات من الساحة الداخلية إلى المستوى الإقليمي، وهو ما نجم عنه تعزيز الحاجة إلى طلب مؤازرة القوى الخارجية. ومن عواقب ذلك، تدخل الأفغان في النزاع وهو ما أسفر عن إصلاح الخلل في ميزان القوى بين قوات المعارضة والحكومة، إضافة إلى إشاعة الخوف من تحول طاجكستان إلى أفغانستان جديدة.

والأهم من ذلك هو عواقب التدخل الخارجي المترتبة على الأوضاع الداخلية، إذ زاد هذا التدخل من مستوى التسلح، وبالتالي درجة العنف، إضافة إلى أثره في زيادة حدة الخلافات بين العشائر، عبر إضفائه الشرعية على سيطرة «الكولياييين» على السلطة، ولو على حساب حلفائهم من الخوجنت. وعلاوة على ذلك، كان من شأن انحياز الروس والأوزبكيين إلى القوات الشيوعية تفاقم التوتر العرقي وإضعاف فرص موسكو في تولي دور الوسيط بالنزاع. وقد عجز التدخل الروسي عن حل القضية الطاجيكية لأنه لم يعالج الأسباب الحقيقية للنزاع.

وتكمن مسببات النزاع في الخصائص المميزة للكيان السياسي في طاجكستان، لكن استمرار النزاع يرجع إلى الصراع على السلطة بين الطوائف الطاجيكية، إضافة إلى التدخل الأجنبي الذي صار ممكناً بسبب الضعف العام لكيان دولة طاجكستان.

الوضع الراهن

بالرغم من مزاعم «رخمونوف» في تشرين الثاني/نوفمبر 1993 بانتهاء الحرب، تشير حقيقة الأوضاع إلى عكس ذلك. فما زال التوتر سائداً على الحدود، وذلك بسبب المناوشات العسكرية اليومية بين القوات الحكومية الطاجيكية وقوات كومنولث الدول المستقلة من جانب، وبين الثوار من جانب آخر[90]. وفيما يتعلق بالوضع الداخلي، ما زال القمع مستمراً، فمنذ بداية محادثات السلام في نيسان/أبريل 1994، شُنّت حملة اغتيالات ضد العسكريين الروس، كما أصبحت «دوشانبه» محاصرة مرة أخرى[91]. ويواصل الثوار الطاجيك الموجودون داخل البلاد شن عمليات عسكرية ضد القوات الحكومية، ففي 22 تموز/يوليو 1994 قتل عشرة جنود على الأقل في «تافيل دارا» الواقعة شرق «دوشانبه»[92]. وفي 10 أيلول/سبتمبر نشب القتال مرة أخرى للسيطرة على «تافيل ـ دارا» التي لم تنجح القوات الحكومية في إعادة الاستيلاء عليها إلا بعد تدخل القوات الجوية الأوزبكية[93].

بالإشارة إلى الوضع الاقتصادي، تواجه طاجكستان ظروفاً اقتصادية مروعة ومستمرة في تدهورها. فبينما يعاني الأهالي قلة الطعام والأدوية والضروريات الأخرى، يقترب اقتصاد الدولة من الانهيار مع إنفاق 40٪ من الميزانية على محاربة قوات المعارضة[94]. ويضاف إلى ذلك أن طاجكستان تعاني نقصاً شديداً في الطاقة والعملة الصعبة. فحركة الطيران شبه متوقفة، كما يقدّر عجز ميزانية 1993 بأكثر من 50٪ من إجمالي الناتج المحلي[95].

لقد أدت الحرب إلى دمار طاجكستان، وبالتالي إلى تعزيز نمط اعتماد الدولة[96] عسكرياً وسياسياً واقتصادياً على موسكو، وعلى طشقند وإن كان بدرجة أقل. فبالنسبة إلى شبكة الاتصالات والطرق التجارية، تعتبر روسيا وأوزبكستان طرقاً إجبارية لربط طاجكستان ـ التي ليس لها منفذ بحري ـ بالعالم الخارجي (حافظت طاجكستان على السمة المميزة للمركزية السوفيتية). علماً أن حصة روسيا من التجارة الخارجية الطاجيكية تصل إلى 70٪[97]، بينما تتولى موسكو دعم أكثر من 45٪ من الميزانية[98]، وتمدها أوزبكستان بمساعدات زراعية. وعلاوة على ذلك، ما زالت طاجكستان عضواً في منطقة الروبل (وهو ما يكمّل النفوذ الروسي) وتعتمد على روسيا في إمدادها بالطاقة.

ويستنتج من الملاحظات السابقة أن تطورات النزاع في طاجكستان تعتمد اعتماداً شديداً على سلوك موسكو وطشقند. ولكن بما أن التدخل وفرض القانون والنظام يُعد مكلفاً، فإن المحصلة النهائية للنزاع تتوقف أيضاً على مدى رغبة الأطراف الداخلية في تسوية النزاع بينها.

كما يتحتم وضع الأطراف الأخرى في الاعتبار، وإن كان بدرجة أقل، فما زال بمقدور أمراء الحرب الأفغان التأثير في نتيجة النزاع الطاجيكي عن طريق تزويد الثوار بالمأوى والأسلحة. وكذلك ما زال بإمكان إيران المساهمة بدورٍ معين على أساس ما تتمتع به من نفوذ أيديولوجي في العالم الإسلامي، إضافة إلى وجود الزعماء السياسيين لحزب النهضة الإسلامية في طهران. كما يجب أخذ دور باكستان في الاعتبار ، وذلك من خلال علاقاتها الحميمة بالقائد العسكري

الأفغاني البشتوني «حكمتيار». أما الدور الأقل تأثيراً ـ برغم حقيقة وجوده ـ فهو دور المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي) في مواصلة الضغط على الأطراف الداخلية لعقد اتفاقية سلام.

ثلاثة احتمالات مستقبلية

قد يتطور النزاع في طاجكستان في اتجاهات عديدة، منها ثلاثة احتمالات؛ تصعيد النزاع، وهو ما يؤدي إلى تفتت البلاد وتمزقها. وأكثر الاحتمالات تفاؤلاً هو التوصل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف. أما الاحتمال الوسطي فهو بقاء طاجكستان كدولة برغم استمرار الحرب لمدة طويلة.

ويبدو أنه من المقدّر لطاجكستان أن تظل تعاني من التفتت والتمزق نتيجة للانفجارات الداخلية. وفي الوقت الحالي، يحول الدور العسكري لقوات كومنولث الدول المستقلة دون تطور الأحداث إلى درجة تؤدي إلى تقسيم طاجكستان، إذ إن الحد الأدنى المتاح من الأمن والنظام يساعد الحكومة على أداء المهام الأساسية للدولة. لكن لا يمكن لهذا الاستقرار المفروض أن يحل قضية الطاجيك المركزية، ألا وهي الصراعات الإقليمية والعشائرية التي ازدادت سوءاً، إذ لم يتوقف الأمر عند تجاهل مصالح المعارضة، بل وصل إلى حد ظهور انقسامات جديدة في طاجكستان. فمن ناحية زادت التوترات العرقية بين الأوزبكيين والطاجيك، ومن ناحية أخرى تشهد الدولة والتركيبة الحكومية تنافساً بين الحلفاء السابقين من الخوجنتيين والكولياييين.

لقد أتاحت الحرب الفرصة أمام الكولياييين للاستئثار بجميع المناصب الحكومية المتعلقة بشؤون الأمن[99]. ويهدد هذا التطور وضع النخبة الحاكمة التقليدية التي تنتمي إلى لينين أباد. فمنذ تكوين مقاطعة «خاتلون» نتيجة لإدماج «كرجان ـ طيوب» مع كولياب، سيطر الكولياييون دون منازع على إدارة المنطقة الجنوبية ـ الوسطى، ولذلك يعتبرون أن استمرار الصراع ـ الذي أضفى الشرعية

على استيلائهم على السلطة ـ يُعد أفضل وسيلة للاحتفاظ بتلك السلطة. وعلى النقيض من ذلك، يفضل «الخوجنتيون» إنهاء النزاع لأنه يدمر الاقتصاد الذي يعتبر أساس هيمنتهم التقليدية، إضافة إلى أن هذا النزاع يعزز من وضع منافسيهم [100]. ومن هنا قد يلجأ «الخوجنتيون» الذين يجدون ممانعة كبيرة في دفع ثمن الحرب، إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع الجنوب، والانفصال عن طاجكستان أو الاتحاد مع أوزبكستان.

ستمهد مثل هذه التطورات الطريق بكل تأكيد لتحقيق أحلام الانفصاليين من «جورنو ـ بادكشان»، حيث إن المنطقة الجنوبية ـ الوسطى لن تتمكن إطلاقاً، بعد حرمانها من القوة الاقتصادية لـ «لينين أباد»، من الاحتفاظ بالباميرس في طاجكستان. وقد عرضت «بادكشان» اقتراحاً بتحويل طاجكستان إلى دولة فيدرالية [101]. ولكنه قوبل بالرفض حديثاً لأنه يملي على الباميرس اتخاذ مواقف سياسية متصلبة، الأمر الذي يعرّض آمال المصالحة الوطنية إلى المزيد من الأخطار.

ويلاحظ أن ازدياد خطر وقوع مصادمات عرقية يمكن أن يؤدي أيضاً إلى انفجار طاجكستان من الداخل، حيث اتخذت الخصومات بين الأوزبك والطاجيك أبعاداً جديدة، خاصة في وادي «هيسار»[102]. وقد تميل أوزبكستان إلى مؤازرة الأقلية الأوزبكية، عندئذ يكون الحل في دمج قطاعات الأوزبكيين في المستوطنة الواقعة قرب الحدود الغربية لطاجكستان.

أما الاحتمال الثاني فيجسّده الوضع الراهن بما فيه من جمود. وفي الوقت الحاضر، يحول الوجود العسكري القوي لكومنولث الدول المستقلة دون تفتت طاجكستان. وبالرغم من بعض محاولات التفاوض من جانب «رخمونوف» ـ التي أجراها أساساً استجابة لشروط موسكو لاستمرار تقديم مساعداتها ـ فما زال الوضع الداخلي غير مناسب لعقد مصالحة وطنية. ومما يعكس عدم تحمس السلطات لتحقيق السلام الوطني، إصرار «رخمونوف» على إجراء انتخابات للرئاسة والتصويت على دستور جديد ـ تمت صياغته على عجل ـ في 6 تشرين

الثاني/نوفمبر 1994[103]، وذلك بالرغم من حالة الحرب الشاملة واستحالة تمثيل المعارضة.

ومع ذلك، يعتمد هذا الاحتمال على مدى رغبة كومنولث الدول المستقلة في الاستمرار في توطيد الاستقرار ودفع تكاليف مثل هذا الالتزام. ويبدو أن موسكو ستواصل دفع ثمن حماية أمن حدودها الجنوبية، كما يتضح ذلك من معاهدة أمن الحدود التي وقعتها روسيا وطاجكستان وأوزبكستان وتركمانستان في 17 آب/ أغسطس 1994، التي أصبح بموجبها وجود القوات الروسية في الدول الثلاث رسمياً مرة أخرى[104]. كما تنبع إمكانية حدوث الاحتمال الثاني من افتراض قدرة الدولة على الاستمرار اقتصادياً بالرغم من العمليات العسكرية المتكررة التي تقودها المعارضة وتؤدي إلى زعزعة الأوضاع بالبلاد.

وبالنظر إلى طبيعة الساحة السياسية الداخلية في طاجكستان، التي تعاني التمزق والتنافس، فإن التوقعات تؤيد استمرار هذا الوضع في المدى القصير. وقد يستمر الصراع وقتاً طويلاً خاصة في ظل تنافس الموارد والاستنزاف التدريجي للبنية الاقتصادية التحتية الموروثة من السوفييت. فالثروة ضئيلة، والاستعداد لاقتسامها يزداد ضآلة. ومن ناحية، يعارض «الخوجنتيون» و«الكولياييون» بشدة إعادة توزيع السلطة، ومن ناحية أخرى لن يتوقف الثوار عن القتال إذا لم تتعهد الحكومة بإطلاق الحريات السياسية. وقياساً على ما حدث في الحرب المطولة في أفغانستان المجاورة، سوف يستمر الثوار في تلقي حماية «حكمتيار» أو «مسعود» بالرغم من احتمال تناقص مساعدتيهما. كما يوحي هذا الاحتمال باتفاق «الكوليابيين» وأهل «لينين أباد» على قاسم مشترك، واعتبار نزاعاتهم أقل أهمية من خطر إطلاق الحريات السياسية.

ويعد تحقيق السلام والمصالحة الوطنية من أكثر الاحتمالات الواعدة. وبالرغم من أن الدلائل تبشر بتوصل طاجكستان إلى هذا الحل في المدى القصير، تشير عوامل عديدة إلى أنه يظل التطور الأكثر احتمالاً. فأولاً وقبل كل شيء، منذ

انعقاد قمة موسكو في آب/أغسطس 1993، تكررت دعوة روسيا ـ التي تقوم بدور حامي طاجكستان ـ إلى ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية للصراع. كما أدركت أن جوهر قضية النزاع في طاجكستان يكمن في العوامل الداخلية. وقد بدأت هذه الفكرة تكتسب زخماً من منطلق اعتماد طاجكستان على تأييد موسكو التي ضاعفت من ضغطها على حكومة الطاجيك منذ صيف 1994، وذلك عندما رفضت طلب «رخمونوف» لمساعدته في مكافحة انتفاضة جديدة للمعارضة المسلحة في وسط البلاد[105]. وهكذا، لم تعد روسيا تقدم مساعدتها للحكم المحافظ دون قيد أو شرط.

ثانياً، يبدو أن أوزبكستان، التي تعد بين كومنولث الدول المستقلة، أشرس خصوم الائتلاف الإسلامي الديمقراطي، قد أقرت هي الأخرى بأهمية إجراء المفاوضات وإنهاء هذا النزاع. والسبب من وراء ذلك واضح: أدركت أوزبكستان أنه كلما طال أمد النزاع، زادت سيطرة روسيا على المنطقة، وهذا ما يحطم آمال أوزبكستان في أن تكون القوة المهيمنة على دول آسيا الوسطى. وفي بداية 1994 دعا «كريموف» إلى عقد مؤتمر إقليمي للسلام، وإجراء المفاوضات بين الحكومة والمعارضة. وهذا تحوّل جوهري في سياسته[106].

ثالثاً، حدث تحول كبير في نظرة «دوشانبه» إلى طريقة حل النزاع منذ نهاية 1993. وفي تلك الفترة، اعتبرت السلطات أن إجراء المفاوضات بين الدول ومجرد الانتصار العسكري على الائتلاف الإسلامي الديمقراطي يعد كافياً لوضع حد للنزاع[107]. ولم تُطرح فكرة إجراء محادثات سلام مع الثوار كقضية جوهرية. ومع ذلك، تحققت أول خطوة نحو السلام، برغم أنها تماشت مع المنطق القائم بين الدول بتوقيع اتفاقية ثلاثية بين طاجكستان وأفغانستان والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 1993. وقد نصت هذه الاتفاقية على عودة اللاجئين الطاجيك الموجودين في أفغانستان[108].

علاوة على ذلك، عادت المعارضة إلى انتهاج أسلوب أكثر واقعية من ذي

قبل. ولم يقتصر ذلك على التنازل عن المطالبة بحكم طاجكستان، بل امتد إلى الاعتراف بأهمية الوجود العسكري الروسي لضمان حد أدنى من النظام والأمن. ويبدو أن الحرب الأفغانية المدمرة والمستمرة إلى ما لا نهاية، التي اندلعت جراء الانسحاب المفاجيء للقوات الروسية، قد تركت أثراً رادعاً في المعارضة[109].

وقد تلقت عملية السلام دفعة قوية منذ موافقة «دوشانبه» والمعارضة على المشاركة في محادثات السلام تحت إشراف الأمم المتحدة وبحضور مراقبين من أفغانستان وإيران وباكستان وروسيا وكازاخستان وقرغيزيا وأوزبكستان، إضافة إلى الممثلين الرسميين لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي. وتشير هذه الخطوة إلى إدراك دوشانبه لأهمية حضور قادة المعارضة باعتبارهم ممثلين شرعيين، أو على الأقل باعتبارهم أطرافاً لا يمكن تجاهلها.

وتجدر الإشارة إلى التقدم الملموس الذي صاحب عملية السلام. فقد عُقد أول مؤتمر للسلام في موسكو بين 5 - 7 نيسان/أبريل 1994، حيث تم على الأقل وضع جدول الأعمال، إضافة إلى توقيع إعلان مشترك[110]، وإن كان لم يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار. واتفقت الأطراف على أن القضايا الجوهرية التي يجب مناقشتها هي: وقف القتال، وعودة اللاجئين المقيمين في أفغانستان إلى ديارهم ومشاركة جميع الطاجيكيين في العملية الدستورية. وعُقدت الجولة الثانية من المحادثات في طهران (19 - 27 حزيران/يونيو 1994)، ونجم عنها التزام حكومة الطاجيك بالإعداد لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإصدار عفو عام عن أعضاء المعارضة[111]. وأخيراً أدت مباحثات طهران، التي لعبت الأمم المتحدة وروسيا وإيران دور الوسيط فيها، إلى توقيع اتفاقية في 17 أيلول/سبتمبر بوقف مؤقت لإطلاق النار[112] تحت إشراف مراقبين من الأمم المتحدة، وصلوا إلى «دوشانبه» في 18 تشرين الأول/أكتوبر[113]. وعقدت جولة ثالثة من المفاوضات في إسلام أباد في 19 تشرين الأول/أكتوبر (كان من المقرر عقدها في تموز/يوليو). وأثمرت مناقشات المشاركين في المباحثات عن الموافقة على وقف دائم لإطلاق النار وعودة اللاجئين ووضع نظام جديد للحكم.

ويختص العامل الرابع المشجع في النزاع الطاجيكي بالمجهودات التي بذلتها الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وبينما استهلت الأمم المتحدة نشاطها في الشهور الأولى من عام 1993 بإقامة بعثة دائمة للأمم المتحدة في دوشانبه، أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة مندوبين خاصين بذلوا جهداً متواصلاً لجمع الأطراف الخارجية والداخلية في النزاع على طاولة المفاوضات. وعرض مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا خدمات خبرائه المتخصصين في وضع مسودة الدستور الجديد، لكن في الوقت ذاته، مارس بالتعاون مع البعثة الخاصة بإدارة الصراع في دوشانبه ضغوطاً مستمرة على الحكومة من أجل احترام المبادىء الأساسية لوثيقة هلسنكي الصادرة عام 1992 (حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون واحترام الأقليات).

ومع ذلك، قد تستلزم عملية السلام وقتاً طويلاً لكي تحرز نتائج فعلية. وكما يحدث عموماً، قد يحاول كل طرف تحسين موقعه التفاوضي باستعراض عضلاته العسكرية، في حين تمتد مباحثات السلام شهوراً طويلة دون جدوى. وهذا ما يبرر ضرورة قيام القوات الروسية في المدى القصير بفرض سلام سلبي، يقصد به قمع العنف المنظم بين الجماعات التي تتكون منها طاجكستان، إذ يتحتم منع طاجكستان من التخبط مرة أخرى في الفوضى السياسية والاجتماعية. لكن، لا بد من إشراف الأمم المتحدة، أو مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، على عمليات تلك القوات بهدف ضمان عدم انحيازها لأحد الأطراف. أما في المدى الطويل، فيظل السلام الإيجابي، الذي يُقصد به نمط من التعاون والتكامل بين مختلف مجموعات الطاجيك، الهدف الأسمى الذي يمكن على أساسه تحقيق الاستقرار الحقيقي والأمن الفعلي.

ولا تزال الصعوبات الهائلة قائمة. فأولاً من الناحية الاقتصادية، لن تتمكن طاجكستان من تحقيق السلام دون انتعاش اقتصادها، لأن التنافس على الثروة يُعد من الأسباب الرئيسية للنزاع. وثانياً من الناحية السياسية، يتحتم تحقيق ميزان

جديد للقوى، وهو ما يعني ضرورة موافقة الكولياييين والخوجنتيين على تحويل النظام السياسي بالتدريج إلى نظام ديمقراطي. وتُعد هذه الخطوة هي الأولى على طريق بناء دولة قومية حقيقية في طاجكستان، وإقامة كيان سياسي يعمل للصالح العام على نحو أعم وأشمل. وعندئذ يتمكن الطاجيك، في ظل المصالحة الوطنية، من التخفيف من اعتمادهم البنيوي على البيئة الخارجية، وهو ما ثبت أنه ينطوي على العديد من الآثار المدمرة. وعندها فقط يمكن لطاجكستان أن تتغلب على التفاعل بين عوامل التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية.

الهوامش

1 Bess Brown, "Central Asia: The First Year of Unexpected Statehood," *RFE/RL Rearch Report*, vol. 2, no. 1, 1/1/93.

2 *Le Monde*, 17/7/93.

3 See, for instance, Alain Gresh, "Lendemains Indecis en Asie Centrale," *Le Monde Diplomatique*, Juin 1992; or Martha Brill Olcott, "Central Asia's Catapult to Independence," *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 3, Summer 1992.

4 Bess Brown, "Whither Tajikistan?"*RFE/RL Research Report*, vol. 2, no. 24, 12/6/92, p. 3.

5 The new Government of National Reconciliation included 1/3 opposition members, but the legislative body (the Supreme Soviet) was still dominated by communist parliamentarians.

6 The CIS comprises all of the republics of the ex-USSR except the Baltic States.

7 This demonstrates the insightful assessment of de Tocqueville about the causes of popular upheaval, cf *De la Democratie en Amerique*.

8 CSCE, Mission Report to the Republic Tajikistan, April 1993, p. 2.

9 Anthony Smith, *National Identity*, London: Penguin, 1991.

10 Whereas approximately 300,000 slavs inhabited Tajikistan before 1990, only 120,000 remain and the exodus continues (*RFE/RL Daily Report*, no. 115, 20 June 1994).

11 Ludmila Chvyr, "Central Asia's Tajiks: Self-Identification and Ethnic Identity" in Vitaly Naumkin, *State, Society, and Religion in Central Asia: A Post-Soviet Critique*, Reading: Ithaca Press, 1993, pp. 246-250.

12 Muriel Atkin, "Tajikistan: Ancient Heritage, New Politics" in Ian Bremmer, and Ray Taras (eds.) *Nations and Politics in the Soviet Successor States*, Cambridge University Press, pp. 364.

[13] In 1924, Moscow founded Tajikistan as an Autonomous Socialist Republic (ASR) part of Uzbekistan, and then granted it the status of a Socialist Soviet Republic in 1929.

[14] Olivier Roy, "Frontieres et Ethnies en Asie Centrale," *Herodote*, no. 64, 1 er trimestre 1992, p. 170.

[15] The artificiality of the nationalities policies of Stalin becomes obvious when those policies are compared to Stalin's own definition of a nation, "a stable human community, historically constituted, born out of a community language, territory, economic life and psychological formation which is reflected in a community of culture." In the 1920's Tajikistan did not meet those requirements and therefore could not be regarded as a nation, even in Stalin's owm terms. See Joseph Staline, *Le Communisme et la Russie*, Paris: Denoel, 1968, p. 85.

[16] Teresa Rakowska-Harmstone, *Russia and Nationalism in Central Asia*, London: John Hopkins Press, 1970, p. 78. The ongoing conflict has revealed that the non-existence of national identity was the reality of Tajikistan.

[17] Isma'ili sect of Shi'a Islam differs from the Sunni majority and from the "orthodox" Shi'a clergy (or "twelver"). They recognize the seven first imams, and consider the Aga Khan as their spiritual guide.

[18] After the independence of Tajikistan the capital of Leninabad oblast (province) took on its pre-Soviet appellation, Khojent, but the oblast kept its name.

[19] Shashenkov, Security Issues of the ex-Soviet Central Asian Republics, London: Brassey's, 1992, p. 13.

[20] Kulyab and Kurgan-Tyubbe were merged once the communists recaptured power in December 1992. Since then, the two provinces have formed the Khatlon oblast under the administrative rule of Kulyab (*Le Monde*, 7/12/92).

[21] Muriel Atkin, op.cit., p. 365.

[22] Eden Naby, "Ethnicity and Islam in Central Asia," Central Asian Survey, vol. 12, no. 2, 1993, pp. 163-164.

[23] Rakowska-Harmstone, op.cit., p. 283.

[24] Shirin Akiner, *Political and Economic Trends in Central Asia*, London: British Academic Press, 1994, p. 182.

[25] Cynthia Enloe, *Ethnic Conflict and Political Development*, Boston: Little, Brown and Company, 1973, p. 15.

[26] Barnett R. Rubin, "The Fragmentation of Tajikistan," *Survival*, vol. 35, no. 4, Winter 1993-1994, p. 75.

[27] Rakowska-Harmstone, op.cit., p. 93, notes that "in the eye of the natives the Russians have become identified with hardship and oppression (...) and still represent an alien rule and a priviledged minority."

[28] Aziz Niyazi, " Tajikistan: Politics, Islamic Movement, External Orientation," Unpublished paper, p. 2.

[29] Rubin, op.cit., p. 75. In the 1980s, because of the strategic importance of Gorno-Badakhshan in the Afghan war, some Pamiris had been offered high-ranking official positions like the head of the Ministry of Internal Affairs and the local KGB in the government as payment for their loyalty. This development lost its momentum when the war stopped.

[30] Bess Brown, "Tajik Opposition to Be Banned," RFE/RL Research Report, vol. 2. no. 14. 2/4/93, p. 12.

[31] CSCE, *Report of Tajikistan*, August 1993, p. 7.

[32] Rokowska-Harmstone, op.cit., pp. 171-176. The author considers localism as an important feature and a traditional source of conflict in the Tajik political life.

[33] Yaacov Ro'i, "The Soviet and Russian Context of the Development of Nationalism in Soviet Central Asia," *Cahiers du Monde Russe et Sovietique*, vol. 32, no. 1, Jan.-Mar. 1991, p. 27.

[34] Olivier Roy, "Ethnies et Politique en Asie Centrale," *Revue du Monde Musulman et de la Mediterrannee*, no. 59-60, 1991-1992, p. 28.

[35] Olivier Roy, "Asie Centrale, apres l'Ecroulement de l'URSS," Le Monde des Debats, March 1994.

[36] Aziz Niyazi, "The Year of Tumult: Tajikistan after February 1990," in Vitaly Naumkin, op.cit., p. 274.

[37] International Monetary Fund (IMF), *Economic Review on Tajikistan*, Washington, D.C.: IMF, 1992, p.4.

[38] Rashid, op.cit., p. 67.

[39] IMF, op.cit., p. 2.

[40] 43% of the population is employed in agriculture and 38% of the Net Material Product of Tajikistan originated from this sector in 1991; Szajkowski, Bogdan. *Encyclopedia of Conflicts*, London: Longman, 1993, p. 397.

[41] The intensive cultivation of cotton has polluted the soil (salinization and large-scale erosion).

[42] Richard Sakwa, *Russian Politics and Society*, London: Routledge, 1993, p. 374.

[43] Marc Ferro (dir.), *L'Etat de Toutes les Russies*, Paris: La Decouverte, 1994, p. 301.

[44] Viktor Zaslavski, "Success and Collapse: Traditional Soviet Nationality Policy," in Bremmer and Taras, op.cit., p. 29.

[45] Rubin, op.cit., p. 20.

[46] *Colloquium on Tajikistan*, Geneva, 15/12/93.

[47] CACE, *Report on Tajikistan*, August 1993, p. 8.

[48] Rakhmonov interviewed on Ostankino Channel 1 TV, 30/5/93, BBC Survey of World Broadcast (hereafter BBC SWB), 1/6/93.

[49] In Tajikistan, the number of mosques increased form 17 to 2,870 from 1990 to 1992, according to the *Far Eastern Economic Review* (hereafter *FEER*), 9/1/92.

[50] *Le Courrier International*, 29/7/93.

[51] Roy, "Asie Centrale," op.cit., p. 31-32. The formation of any radical monolithic Islamic movement must be discarded. The external financing of radical Islam is fraught with rivalries. Trends stemming from Saudi Arabia, Iran, Mujahidin Movements, and The Muslim Brotherhood oppose each other.

[52] Bess Brown, "Whither Tajikistan?" op.cit., p. 5.

[53] CSCE, *Report on Tajikistan*, August 1993, p. 6.

[54] *FEER* estimated the IRP-DP guerrillas to reach the number of 3,000, in June 1993, whereas *Le Monde* (17/7/93) gives the number of 2,000.

[55] CSCE, *Report on Tajikistan*, August 1993, p. 6.

[56] *Le Monde* (29/3/94) estimates CIS (in fact Russian) troops to be 20,000, *The Economist* (13/12/93) gives the same amount but five months later (21/5/94) indicates 25,000, whereas the *IISS Military Balance* (1993-1994) assesses the number at 8,500 for the 1992 period.

[57] Mayak Radio, 24/4/93, *BBC SWB*, 30/4/93.

[58] Bess Brown, "Tajikistan, the Conservative Triumph," *RFE/RL Research Report*, vol . 2 no. 7, 12/2/93, p. 10.

[59] *The Independent,* 17/2/93.

[60] Mohiaddin Mesbahi, "Russian Foreign Policy and Security in Central Asia and the Caucasus," *Central Asian Survey*, vol. 12, no. 12, 1993, p. 200.

[61] It was only during the spring and summer of 1992 that Moscow's perception of its own security interests operated a significant shift. The so-called "idealist" approach to foreign affairs (the priority was given to relations with the West, and the former Muslim Soviet Republics were neglected) was replaced by a "pragmatic" view, emphasizing Russia's "permanent interests" in its Asian geographical part. Roland Dannreuther gives an accurate account of the ideological strife between "Euroatlantists" and "Eurasianists" in "Russia, Central

Asia and the Persian Gulf," *Survival*, vol. 35, no. 4, Winter 1993, pp. 95-96. See Sakwa, op.cit., pp. 292-301.

62 Martin, op.cit., p. 21. *Le Monde*, 21/11/92.

63 Ostankino Channel 1 TV, 25/7/93, BBC SWB, 27/7/93.

64 Anne De Tinguy, "La Russie a-t-elle une Politique a l'Egard de son Sud?," Cahiers d'Etudes sur La mediteriannee et le Monde Turco-Iranien, juillet 1993, p. 90.

65 *Le Monde*, 5/12/92.

66 Thirty-one Russian officers arrived in Dushanbe in February 1993 to assist the government in constituting this new army; Mesbahi, op.cit., p. 204.

67 *FEER*, 3/6/93.

68 This war was marked by the absence of prisoners or wounded people, *Le Monde*, 27/1/93.

69 Brown, "Central Asian States Seek Russian Help," RFE/RL Research Report, vol. 2, no. 25, 18/6/93, p. 88.

70 200 villagers, 60 Tajik rebels, and 25 Russian soldiers were killed.

71 ITAR-TASS NEWS AGENCY, 16/7/93, BBC SWB, 19/7/93.

72 Clearly the Russians dominate the CIS "Peace-Keeping" forces. The official figures with regards to the composition of these forces are: 50% Russians, 15% Kazakhs, 15% Uzbeks, 10% Kyrgyzs, 10% Tajiks, cf. UN, *Security Council Documents*, S/26610, October 1993, p. 14. In reality, the proportion of Russians exceeds the figures.

73 UN, *Security Council Documents*, S/26311, September 1993, p. 6.

74 Dannreuther, op.cit., p. 101.

75 *World Service*, 16/11/93, BBC SWB, 19/11/93.

[76] About Karimov's reaction to Nabiev's downfall see Bess Brown, "Tajik Civil War Prompts Crackdown in Uzbekistan", *RFE/RL Research Report,* vol. 2, no. 11, 12/4/93.

[77] Bess Brown, "Central Asian States," op.cit., p. 86.

[78] *FEER*, 3/6/93.

[79] *Izvestiya*, 12/1/93, BBC SWB, 14/1/93.

[80] Even the FP leader, Sangak Safarov, a Tajik, struggled to rapatriate Tajik refugees in order to correct the balance of forces dominated by Uzbek dwellers. He paid for this policy with his own life in March 1993. Le Monde (1/4/93).

[81] *FEER*, 3/6/93. Tajik guerrillas were supplied with Stinger anti-aircraft missiles, sold by the CIA to the Mujahidin during the Afghan war, *Newsweek*, 9/8/93.

[82] Mohammad-Reza Djalili and Frederic Grare, "Le Conlit du Tadjikistan: Convoitises et Enjeux Regionaux" in Mohammad-Reza Djalili and Frederic Grare, *Le Tadjikistan a l'Epreuve de l'Independence*, Geneve, Institut Universitaire deHautes Etudes Internationales (to be published soon) pp. 99-100.

[83] Rashid, op.cit., p. 177.

[84] Djalili and Grare, op.cit., p. 103.

[85] Rashid advocates the thesis of a significant Iranian influence (pp. 180-182).

[86] *Colloquium on the Tajik Conflict*, Geneva, 15 December 1993.

[87] Djalili and Grare, op.cit., p. 104.

[88] Iran believes in the potential of development of the Economic Cooperation Organization (ECO) of which all Central Asian states are members.

[89] Shashenkov, op.cit., pp. 58-60.

[90] UN, *Report of the Secretary-General on the Situation in Tajikistan,* Security Council Documents, S/1994/716, 16 June 1994.

[91] *The Economist,* 2/7/94. Eight Russian officers were assassinated by unidentified armed militias.

[92] *RFE/RL Daily Report,* no. 140, 26/7/94.

[93] *RFE/RL Daily Report,* no. 173, 12/9/94.

[94] *The Economist,* 4/12/93.

[95] *Financial Times,* 16/11/93. Rashid, op.cit., p. 73, remarks that the war brought GDP down by 50% and that many factories were destroyed or ceased to function.

[96] The structural element of dependence refers to steady or hard-to-modify elements featuring a framework of inter-relations, thereby rendering behaviours difficult to change. Dependence refers to a particular state where an actor is both *sensitive* and *vulnerable* to the policy changes of another actor. (see Keohane, Robert and Nye, Joseph. *Power and Interdependence,* Boston: Little, Brown and Company, 1977).

[97] Interfax, 13/4/93, BBC SWB, 21/4/93.

[98] Rashid, op.cit., p. 68.

[99] *Le Monde,* 29/3/94.

[100] Martin, op.cit., p. 26. It is worth noting that the disarming of Kuliabi militias has not been realised yet.

[101] *RFE/RL Daily Report,* no. 137, 21/07/94.

[102] UN, *Report of the Secretary-General,* S/1994/716, June 1994.

[103] Under Russian pressure, Rakhmonov had already postponed elections originally scheduled for 25 September 1994.

[104] *FEER,* 15/9/94.

[105] *Le Monde*, 3/8/94.

[106] *FEER*, 3/2/94.

[107] In a letter to the UN Secretary-General, the permanent representative of Tajikistan held that: "Tajikistan is open to bilateral and multilateral cooperation with all States of the region. As people of conscience, we condemn and categorically oppose all those who use foreign arms, from the territory of a foreign state, against their own people." In UN, *Security Council Documents*, S/26892, 18 December 1993.

[108] UN, *Security Council Documents*, S/1994/6, 5 January 1994.

[109] *Le Monde*, 29/3/94.

[110] UN, *Report of the Secretary-General on the Situation in Tajikistan*, S/1994/542, May 1994.

[111] *RFE/RL Daily Report*, no. 122, 29/6/94.

[112] *RFE/RL Daily Report*, no. 178, 19/9/94.

[113] *Neue Zurcher Zeitung*, 22/10/94.

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1 ـ يقبــل للنشر في هذه السلسلــة البحوث المترجمــة من اللغــات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2 ـ يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3 ـ يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في أماكن أخرى.

4 ـ تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5 ـ يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً : اجراءات النشر

1 ـ تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2 ـ يرفق مع الترجمة صورة من المقال باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3 ـ يرسل مع البحــث أو الترجمــة بيان موجز بالسيــرة العلميــة للمترجم أو للباحث.

4 ـ تقوم هيئة التحرير بإجراءات التحكيم لمستوى البحث أو الترجمة من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5 ـ يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكميــن يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6 ـ تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

1 ـ «نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية»

أفنر كوهين

2 ـ «السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها»

ستيفن لمباكيس

3 ـ «النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991 - 1994)»

جوليان ثوني

4 ـ «حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء»

ستيفن داجت، جاري جي باجليانو.

5 ـ «رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي»

فرانسيس فوكوياما

صدر حديثاً :

عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 ـ المتناطحون ـــ المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا

لستر ثرو

2 ـ حرب اليمن ١٩٩٤ ـــ الأسباب والنتائج

إعداد : جمال سند السويدي

3 ـ *The Yemeni War of 1994 - Causes and Consequences,*
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

صدر حديثاً :

عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

1 ـ «الحروب في العالم ـ الاتجاهات العالميـة ومستقبـل الشـرق الأوسط».

جيمس لي ري

2 ـ «مستلزمات الردع ـ مفاتيح التحكم بسلوك الخصم».

ديفيد جارنم

صدر حديثاً :

عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

---

1 - "***Inter-Arab Relations in the Post-Peace Era***".

Ann M. Lesch

2 - "***Israel at Peace with the Arab World***".

Mark Tessler

3 - "***Deterrence Essentials : Keys to Controlling an Adversary's Behavior***".

David Garnham

يصدر قريباً :

عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 ـ **الحرس الثوري الإيراني : نشأته ـ وتكوينه ـ ودوره.**

كينيث كاتزمان

2 ـ **إيران والخليج : البحث عن الاستقرار**

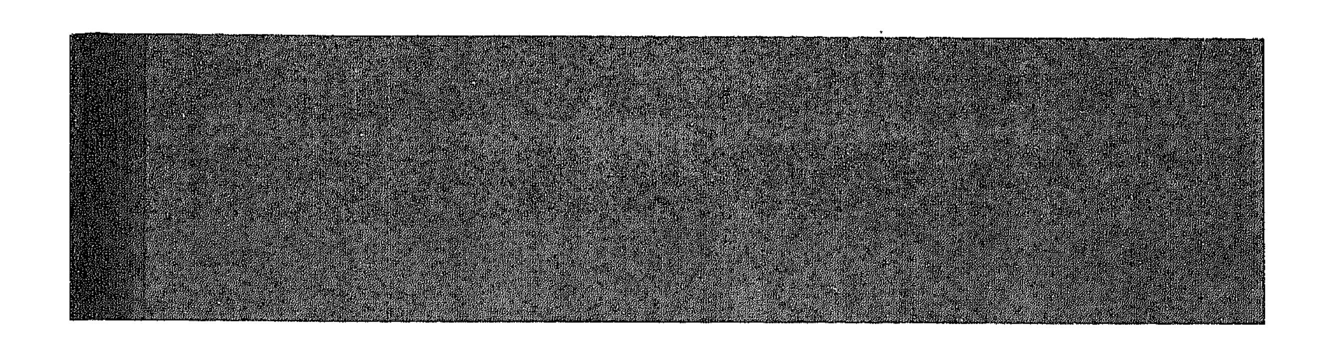
إعداد: جمال سند السويدي

3 ـ **تقرير الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات**

(مؤتمر الطاقة السنوي الأول)

4 ـ **امتطاء النمر: التحديات في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة.**

إعداد: فيبي مار، وليام لويس



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب.: 4567 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 (2-971) ـ فاكس : 769944 (2-971)

e-mail: root @ ecssr. edu

ISBN 1 85516 385 3